

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله

# تاريخ الفكر الاقتصادي

الدكتور / سليمان زواري فرحات

معهد العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية

| الصفحة    | المحتوى                                                                                         |
|-----------|-------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <b>01</b> | <b>المحور الأول: مدخل تمهيدي لتاريخ الفكر الاقتصادي</b>                                         |
| 01        | أولاً تعريف تاريخ الفكر الاقتصادي                                                               |
| 01        | ثانياً جدوى دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي                                                         |
| <b>03</b> | <b>المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة</b>                                         |
| 03        | أولاً الفكر الاقتصادي اليوناني                                                                  |
| 08        | ثانياً الفكر الاقتصادي اليوناني                                                                 |
| <b>10</b> | <b>المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى (أوروبا والعالم الإسلامي)</b>                |
| 10        | أولاً الفكر الاقتصادي في أوروبا                                                                 |
| 13        | ثانياً الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في العالم الإسلامي                                      |
| <b>16</b> | <b>المحور الرابع: الفكر الاقتصادي عند التجار (ق 15م إلى ق 18م)</b>                              |
| 16        | أولاً إختيار النظام الاقتصادي                                                                   |
| 17        | ثانياً أهمية طبقة التجار وتنظيم العلاقات الانتاجية                                              |
| 17        | ثالثاً التحليل الاقتصادي                                                                        |
| 18        | رابعاً السياسة الاقتصادية                                                                       |
| 19        | خامساً العهد الاستعماري                                                                         |
| 19        | سادساً الموقف المذهبي للتجار                                                                    |
| 20        | سابعاً تقدير مذهب التجار                                                                        |
| 21        | ثامناً احياء بعض طرق التجار                                                                     |
| <b>22</b> | <b>المحور الخامس: الفكر الاقتصادي عند الطبيعيون (نشأة علم الاقتصاد)</b>                         |
| 22        | أولاً التحليل الاقتصادي                                                                         |
| 23        | ثانياً السياسة الاقتصادية                                                                       |
| 24        | ثالثاً تقييم مدرسة الطبيعيين                                                                    |
| <b>25</b> | <b>المحور السادس: الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك (المدرسة الكلاسيكية)</b>                         |
| 25-27     | أولاً الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (التحليل الاقتصادي، نظريتهم في الانتاج و السكان والقيمة... إلخ) |
| 27        | ثانياً السياسة الاقتصادية                                                                       |
| 27        | ثالثاً تقييم المدرسة الكلاسيكية                                                                 |
| <b>30</b> | <b>المحور السابع: الفكر الاقتصادي الماركسي (المدارس الاشتراكية)</b>                             |

## فهرس المحتويات

|              |                                                                                             |
|--------------|---------------------------------------------------------------------------------------------|
| 30           | أولاً التحليل الاقتصادي (قيمة العمل وفائض القيمة، تراكم رؤوس الأموال، تركيز رؤوس الأموال )  |
| 31           | ثانياً الجيش الاحتياطي الصناعي                                                              |
| 32-31        | ثالثاً نقد الاشتراكية الماركسية                                                             |
| <b>33</b>    | <b>المحور الثامن: الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي</b>                                          |
| 33           | أولاً المدرسة الحديثة والتحليل الاقتصادي على المستوى الجزئي                                 |
| 35-34        | ثانياً التحليل النظري                                                                       |
| 35           | ثالثاً السياسة الاقتصادية                                                                   |
| 35           | رابعاً المذهب الاقتصادي                                                                     |
| 35           | خامساً تطور المدرسة الحديثة                                                                 |
| 36-35        | سادساً نقد المدرسة الحديثة                                                                  |
| <b>37</b>    | <b>المحور التاسع: الركود الرأسمالي ونظرية كينز</b>                                          |
| 39-37        | أولاً نظرية كينز "Keynes"                                                                   |
| 40           | ثانياً مآل الرأسمالية والسياسة الاقتصادية التدخلية لكينز ومدرسته                            |
| <b>41</b>    | <b>المحور العاشر: الفكر الاقتصادي المعاصر (المدرسة النقدية والمدرسة الكلاسيكية الجديدة)</b> |
| 43-41        | أولاً المدرسة النقدية                                                                       |
| 45-43        | ثانياً مدرسة الكلاسيكيين الجدد                                                              |
| <b>47-46</b> | <b>أسئلة حول مضمون المقياس</b>                                                              |
| <b>48</b>    | <b>قائمة المراجع</b>                                                                        |

## المحور الأول: مدخل تمهيدي لتاريخ الفكر الاقتصادي

### أولاً) تعريف تاريخ الفكر الاقتصادي

يقصد به دراسة التطور الذي لحق الفكر، فيما يتعلق بكشف وتحديد القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، وفيما يتعلق بالسياسة الواجب اتباعها في النطاق الاقتصادي، وفيما يتعلق بالنظم الاقتصادية التي يجب أولاً الأخذ بها.

مما سبق يتضح أن الفكر الاقتصادي بصفة عامة يشتمل على نواحي يجب التمييز بينها بوضوح:

**1) الناحية الأولى:** تتعلق بالتحليل الاقتصادي أو النظرية الاقتصادية، ويقصد بها تلك الدراسة العلمية التي تهدف إلى الكشف عن القوانين والروابط التي تحكم العلاقات والظواهر المختلفة، ومن أمثلة على ذلك دراستنا للأثمان وبيان الكيفية التي تتحدد بها.

**2) الناحية الثانية:** السياسة الاقتصادية وتتمثل في دراسة خير السبل والوسائل التي يجب أن تتبعها السلطات العامة للوصول إلى هدف معين أو غاية محددة، ومن أمثلة على ذلك بحث ما إذا كان يُفضل ترك الحياة الاقتصادية حرة دون تدخل الدولة أو التدخل فيها من أجل تحقيق أكبر إشباع للحاجات.

**3) الناحية الثالثة:** تتمثل في المذهب الاقتصادي، أي يتخذ الباحث موقفاً معيناً بالحكم على نظام اقتصادي ما، يكون ذلك الموقف بقبوله أو رفضه ويدافع عنه بالأخذ به أو العدول عنه، ومن أمثلة الموقف المذهبي تفضيل بعض المفكرين النظام الرأسمالي في صورته الحرة حرية مطلقة، ونقد بعضهم للأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تتولد في ظل هذا النظام واقتراحهم تنظيمات اجتماعية واقتصادية أخرى تحل محل النظام الرأسمالي.

### ثانياً) جدوى دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي

إن جدوى دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تقودنا إلى طرح سؤال مهم؛ لماذا نرجع إلى بحث آراء ونظريات ثبت عدم صحتها والآراء السائدة حالياً هي آخر ما وصل إليه البحث ؟

إن تاريخ كل علم جزء لا يتجزأ من هذا العلم نفسه، بحيث لا يمكن فهم العلم على حقيقته فهماً كاملاً من دون معرفة تاريخه، ولو بصورة عامة وإجمالية، وتفيدنا دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي من نواحي عديدة:

1- لا يمكن فهم النظريات الاقتصادية الحديثة دون فهم النظريات والآراء السابقة، لأن كل محاولة لفهم هذه النظريات الحديثة بالاقتصار على دراستها وحدها لا بد أن تبوء في النهاية بالفشل.

2- يمكن أن تستوحي عقولنا أشياء جديدة من دراستنا لتاريخ الفكر الاقتصادي، وفي هذا وحده ما يساعد على التقدم العلمي.

3- يفيدها تاريخ الفكر الاقتصادي كأي علم آخر الشئ الكثير عن طريق التفكير الانساني، وعن الوسائل التي يلتجئ إليها العقل البشري.

4- الفكر الاقتصادي يتأثر إلى درجة كبيرة بالواقع الاقتصادي الموجود، وعليه فدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تفيد في فهم الوقائع الاقتصادية من الناحية التاريخية.

5- لو تم تبيان صلة الترابط بين تطور الفكر الانساني بصفة عامة والفكر الاقتصادي بصفة خاصة، لا أكتشفنا كيف يتأثر كل منهما بالآخر تأثيراً كبيراً، وكيف أن تطور أحدهما يؤدي لتطور الآخر، وعليه فإننا نكون قد كسبنا بذلك بعض ما يفيدنا في نظرية "المعرفة" وفي بحث تطور الفكر على وجه العموم والعوامل التي يتأثر بها هذا التطور.

**ملاحظة:** يستحسن في تحديد طبيعة الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة أن يسبق بعرضاً لهذا الفكر، من خلال تحديد فكرة "العلم" بصفة عامة، ولكي نحدد ما إذا كان الفكر الاقتصادي في هذه الحضارات يكون علماً اقتصادياً أم لا، وكذا يتم طرح سؤال جوهري متمثل: متى ظهر علم الاقتصاد ؟

**العلم:** هو كل بحث منظم يجرى طبقاً لطرق محددة من طرق التحليل، بقصد استخلاص قوانين عامة عن الظواهر الفردية المتعددة، وتبيان الخصائص العامة لجزئيات الظاهرة الواحدة، وتحدد العلاقة بين هذه الظواهر بعضها ببعض، وتمكن من الكشف عما قد يحدث في المستقبل.

**ظهور علم الاقتصاد السياسي:** هو العلم الذي يدرس المشكلات التي تنشأ من وجود حاجات إنسانية متعددة، وموارد محدودة لإشباع تلك الحاجات. علم الاقتصاد لم يظهر كعلم من العلوم والشروط التي تحدد العلم (اتباع طريقة منتظمة وموحدة للبحث، التجريد، استخدام قوانين التجريدية في التنبؤ بالمستقبل) بالمعنى العام، إلا في تاريخ حديث نسبياً (بعد القرن 16).

لكن ليس المعنى أنه لم يكن هناك تفكير اقتصادي قبل هذا التاريخ، فالإنسان منذ أقدم العصور اصطدم بالمشكلات والظواهر الاقتصادية التي لم تخلوها منها الحياة الإنسانية، فمثلاً إذا وجدنا إحدى الحضارات القديمة تحرم الربا فإن مثل هذا القانون يتخذ موقفاً معيناً من مشكلة مشروعية الفائدة وهي مشكلة اقتصادية.

## المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

إن العصور القديمة والوسطى كانت لها أفكار اقتصادية، ولكنها لم تكن قد وصلت بعد إلى تكوين علم الاقتصاد. كما أن الدارس للعصور القديمة يجب عليه أن يمر على عدة حضارات، كالحضارة المصرية القديمة والحضارة الآشورية، غير أن هذه الحضارات لم تتوفر عليها شئ يذكر فيما يخص الأفكار الاقتصادية، ولذلك الحضارتان اليونانية والرومانية أول الحضارات القديمة التي نعلم شئ عن فكرها الاقتصادي.

### أولاً الفكر الاقتصادي اليوناني

تعرض الفلاسفة اليونانيون القدماء لبحث بعض المشكلات الاقتصادية على محدوديتها وقلة عددها، غير أنها لم تصل إلى وضع أسس لفصل الدراسات الاقتصادية عن غيرها من الدراسات؛ أي أن فكر الاقتصاد لديهم دراسة تابعة ومحدودة.

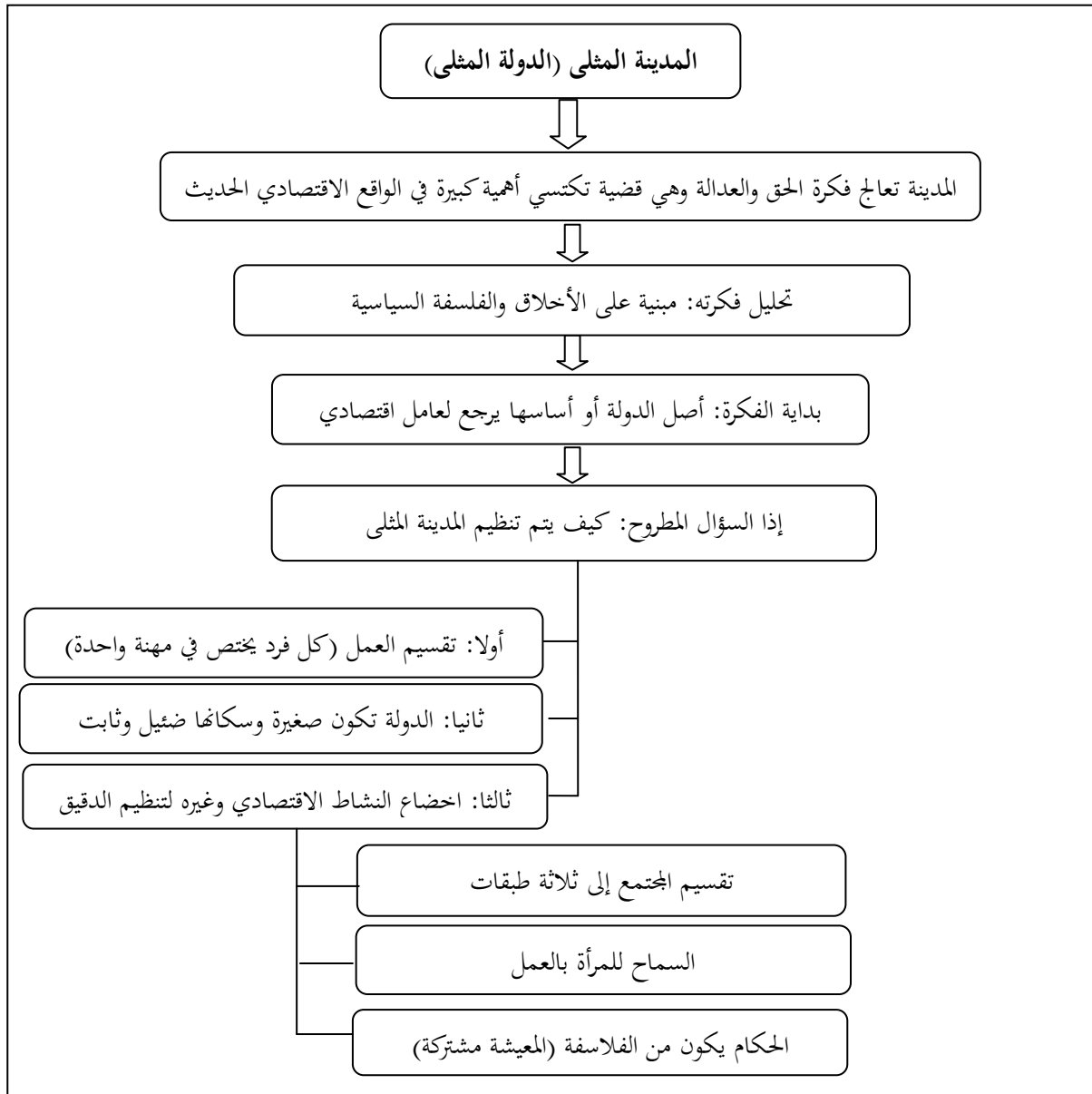
وتفسر الأهمية الضئيلة وصفة التبعية التي ميزت الأفكار الاقتصادية لدى فلاسفة اليونان في نقطتين أساسيتين:

- لم يدرس المشكلات الاقتصادية لذاتها، وكفرع مستقل من فروع المعرفة العلمية، بل جاءت مرتبطة بأبحاثهم في الفلسفة السياسية والأخلاق.

- الإعتماد على العبيد للقيام بالأعمال اللازمة للإنتاج، حيث ارتبط العمل والإنتاج في تفكير اليونانيين بالعبودية، مما أدى ذلك لإحتقار العمل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة. ويجب على المواطن اليوناني الاهتمام بالأعمال السامية والمتمثلة في التأملات الفلسفية والسياسية، لا السعي المادي.

**1) الأفكار الاقتصادية لـ "أفلاطون":** يمكن معرفة الأفكار الاقتصادية لأفلاطون من دراسة كتابه "الجمهورية"، الذي يبحث موضوع الدولة أو المدينة المثلى. حيث يبدأ كتابه بطرح تساؤل في معنى فكرة الحق أو العدالة، والعدالة تعتبر جزء من الاقتصاد الحديث، كذلك تطرق إلى أن الفرد يعيش مع مجموعة من الأفراد لتلبية حاجتهم المختلفة، وهنا تلميح إلى فكرة اقتصادية مهمة نعيشها حالياً "مبدأ التضامن الاجتماعي"؛ ومن أجل توضيح أهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها أفلاطون، يمكن عرضها في الشكل الموالي.

## الشكل رقم (1): المدينة المثلى عند أفلاطون



المصدر: إعداد الباحث

إن ما يمكن استخلاصه من الفكر الاقتصادي الذي جاء به "أفلاطون" في العصور القديمة، وذلك بإبراز الكيفية التي تم بها تنظيم المدينة المثلى على الرغم أن تلك الأفكار التي جاء بها مرتبطة بالجانب السياسي والاجتماعي، غير أن يمكن استخلاص بعض الجوانب الاقتصادية، فالأصل أن التطرق إلى المدينة أو الدولة المثلى هي إشارة إلى السعي وراء تقوية اقتصاد الدولة، كما أن هذه المدينة للوصول إلى مثالياتها يرتبط بفكرة جوهرية تتعلق تعالج قضية الحقوق والعدالة الاجتماعية والتي تعتبر من القضايا الراهنة التي نعيش والتي تسعى جميع الدول

للوصول إليها على اختلاف مستويات التقدم الاقتصادي، حيث بين أن للوصول إلى الحق والعدالة بين مختلف فئات المجتمع تبدأ من المدينة إلى الفرد؛ ما يفهم هنا أن دور الدولة هو الذي يحقق فكرة الحق والعدالة.

تحليله لفكرة اقرار الحقوق والعدالة مني على احترام الأخلاق والفلسفة السياسية السائدة في المدينة، كما بين في فكرة مهمة أن أصل ظهور الدولة يرجع لعامل اقتصادي؛ أي تنشئ الدولة من خلال أن الفرد لا يكفي نفسه من مختلف الحاجات فيؤدي به الأمر إلى أن يجتمع مع عدد من الأفراد لإشباع حاجاته ومن هنا تنشئ الدولة عند اجتماع عدد من الأفراد في مكان واحد، إن هذا التحليل يوضح أن المشكلة الاقتصادية التي نعرفها حالياً هي التي أدت بظهور الدولة أو المدينة.

بعد ظهور الدولة أو المدينة، كيف يمكن الوصول إلى مثاليها كما جاء بها "أفلاطون"، وهو السؤال الجوهري والتي تسعى جميع الدول الوصول إلى تحقيق من خلاله قوتها وتقدمها، يمكن ذلك كما وضع "أفلاطون" في عصره بإتباع ثلاثة نقاط رئيسية وهي كالآتي:

### 1) تقسيم العمل: المقصود به أن يتخصص كل فرد بمهنة واحدة، وهذا راجع لحاجتين للأفراد وهما:

- الحاجة الأولى: تتعلق في أن كل فرد له موهبته وكفاءته الخاصة (عامل طبيعي)؛
  - الحاجة الثانية: يخصص لكل فرد المهنة التي يكون مهياً لها بطبيعته، وهو ما يؤدي بزيادة الانتاج كماً وكيفاً.
- 2) صغر الدولة وعدد سكانها محدود: المقصود بها هنا أن للوصول إلى التنظيم المحكم والقدرة على التنظيم الجيد للدولة، اشترط أن تكون مساحتها صغيرة، وكذا عدد سكانها يكون قليل زاد على ذلك ثابت عدد السكان، وهنا إشارة لتحديد النسل وهو ما تعني منه أغلب الدول النامية التي تجد عدم توازن في عدد السكان مقابل ما تنتجه تلك الدول.

### 3) إخضاع النشاط الاقتصادي لتنظيم التدقيق: بين "أفلاطون" بعض الصور للتنظيم التي يمكن الاستعانة بها من أجل الوصول إلى التنظيم الدقيق للنشاط الاقتصادي للدولة المثلى، والمتمثلة فيما يلي:

#### 1-3) تقسيم المجتمع إلى طبقات: تم تقسيم المجتمع إلى ثلاثة طبقات وهي:

- المنتجين: تضم كل من يعملون في نشاط اقتصادي ومهمتهم إشباع الحاجات المادية للدولة.
- الجنود: مهمتهم الدفاع عن الاعتداءات

- الحكام: وضع القوانين والعمل على احترامها داخل المدينة أو الدولة.

#### 2-3) السماح للمرأة بالعمل: لا يجب التفرقة بين الرجل والمرأة، الجميع يعامل معاملة واحدة.

**3-3) الحكام من الفلاسفة:** يجب أن يكون الحكام من الفلاسفة، وأن يعيشوا معيشة مشتركة؛ والمقصود بها لا تكون للحكام ملكية خاصة ولا روابط عائلية (لا يتزوجون)، وذلك من أجل تخصيص جهدهم كله لصالح المواطنين جميعاً.

عيش المعيشة مشتركة تنطبق كذلك على طبقة الجنود، أما طبقة المنتجون لهم حرية التملك وتكوين عائلات، مع اشتراط هناك حد للملكية خاصة من ناحية تحديد حد الثراء (مواجهة الكسل) وتحديد حد الفقر (لتفادي انعدام التبادل).

**4-3) النقود:** تعرض للنقود لكونها لها دور في المدينة، ولا يشترط نوع المعدن المصنوع منها من أجل القيام بوظيفتها كوسيط للمبادلة، بل يرجعها إلى القبول العام لها؛ أي أنه أهمل المعدن الذي يصك بها مع تفضيله للقبول العام، وهو المعمول به حالياً.

**2) تقييم أفكار "أفلاطون":** يمكن التطرق إلى أهم نقاط التقييم، وذلك من خلال تقسمها إلى ثلاثة نواحي رئيسية:

**1-2) ناحية الأساس الاقتصادي:** يتعلق الأساس الاقتصادي في فكرتين رئيسيتين وهما:

- فكرة نشأة الدولة، يمكن ارجاعها وتقريبها إلى ما يعرف فيما بعد بنظريات التضامن الاجتماعي كأساس للعلاقات الاجتماعية (حاجة الأفراد لبعضهم).
- فكرة تقسيم العمل هي بداية التيار الفكري الي تم دراستها فيما بعد على يد "آدم سميث" و "كينز"، غير أن هناك اختلاف فيما بينهما؛ "أفلاطون" تقسيم العمل هو تخصص كل فرد في مهنة معينة على حسب المؤهل. أما "آدم سميث" تقسيم العمل هو عملية تقسيم عملية الانتاج السلعة الواحدة إلى عدة عمليات جزئية تبتخصص بها فرد أو مجموعة أفراد.

**2-2) ناحية تنظيم السياسة:** التقييم هنا يتعلق كذلك في نقطتين رئيسيتين وهما:

- المدينة صغيرة الحجم، أمر غير ممكن الحدوث في الواقع الحالي مع كبر الدولة، أما في عصره فهو ممكن.
- المدينة عند "أفلاطون" ليست اشتراكية كما يعتقد البعض، فالإشتراكية تلغي الملكية الخاصة، وعند "أفلاطون" فهي ممنوعة لطبقة الحكام والجنود فقط، أما بالنسبة للطبقة الأفراد فيها متاحة.

**3-2) ناحية اقتصاد الدولة:** إن قبول ورفض الملكية الخاصة لطبقات المجتمع ليس هدفه تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع ومعالجة مساوى الملكية الخاصة بل كان هدفه:

- ابعاد الحكام والجنود على إغراءات المال والضعف تجاه الأقارب.

- إبعاد أفراد المجتمع عن الكسل وهي حالة تكوين الثروة والغناء مما ينعكس بالسبب على العملية الانتاجية، والفقر يؤثر في عملية الاستهلاك والانتاج وتعليم الأبناء.

**(3) الأفكار الاقتصادية لـ "أرسطو":** "أرسطو" يشبه أفلاطون في أن كليهما يخضع الاقتصاد للأخلاق والفلسفة السياسية، ولكن "أرسطو" يتميز ببحثه في الوقوف وقفات تحليلية أمام بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، بخلاف "أفلاطون" ورسمه للمدينة المثلى؛ أي بداية بذور "نظرية الاقتصادية"، ومن أهم ما جاء به "أرسطو" نجد ما يلي:

**(1-3) أساس الدولة (نشأتها):** بين أن الدولة ظهرت نتيجة التطور التاريخي، أي ظهرت الأسرة أولاً وهي الوحدة الاجتماعية الأولى، وهذه الأسرة لها نوعين من العلاقات علاقة الرجل بالمرأة وعلاقة السيد بالرق، ثم تجمعت أسر مختلفة وكونت القرية، ثم تجمعت مجموعة قرى متعددة وكونت دولة أو مدينة.

**(2-3) الملكية:** انتقد المنادين بالملكية الجماعية لأنها تؤدي لظهور نزاعات، وفضل الملكية الخاصة لأنها تحفز على زيادة الانتاج، بشرط تقوية شعور الملوك بالمسؤولية تجاه غير الملوك (مساعدة غير المالكين).

**(3-3) الرق:** دافع عليه واعتبره شئ طبيعي في الأمم - في عصره أصبح مشكلة خطيرة- من خلال المزايا التي تمنحها الطبيعة للأفراد، فهناك أفراد يتمتعون بمزايا تجعلهم صالحين ليكونوا أسياداً وحكاماً (كاليونانيين)، وهناك من يصلح إلا للخضوع لغيرهم (الرق)، أي كما يخضع الجسد للعقل يخضع الرقيق للسلادة.

كما قسم الرق إلى الرق الطبيعي -مذكور سابقاً- والرق غير الطبيعي، حيث بين أن هناك رق غير طبيعي، ويحدث عندما تنهزم أمة من الأمم في الحرب ويُسْتَرَق أهلها، وذلك لأنه لا يقوم على ما تقرره الطبيعة.

إن دافع "أرسطو" على الرق كان الغرض منه نقطتين رئيسيتين وهما:

- خدم الاقتصاد اليوناني القائم على الرق وبأنه عادل، مما يسمح بضمان استمرارية الرقيق، والذي يعتبر اليد العاملة في ذلك العصر.

- ضمان عدم استرقاق اليونانيين إذ هزموا في الحرب، وهو دوماً علاجه بالرق غير الطبيعي.

**(4) التحليل الاقتصادي:** هنا تكمن أهمية الفكر الاقتصادي عند "أرسطو" بدراسته لموضوعات الآتية:

**(1-4) الاحتكار:** عرف الاحتكار والذي مازلنا نأخذ به إلى يومنا هذا، وهو انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق، و لاحظ بدقة كيف يستطيع المحتكر فرض الثمن وتحقيق أرباحا طائلة.

**(2-4) النقود:** بحث في نشأتها ووظائفها والأساس الذي تستمد منه القبول العام، وذلك فيما يلي:

- نشأة النقود: في رآيه كان الناس في الأول يستخدموا المقايضة، وبعدها تم الاتجاه نحو اختيار سلعة من السلع وجعلوها وسيط للمبادلة (نتيجة صعوبة المقايضة)، وهذه السلعة تمثلت في المعادن حيث كانت تُوزن في كل مرة، وبعدها وضعت عليها علامة تبين وزنها، أي الوظيفة الأساسية للنقود هي وسيط للمبادلة، كما أن "أرسطو" اهتم بالمعدن المصنوع منها النقود على عكس "أفلاطون".
- وظائف النقود: بعد وظيفة وسيط للمبادلة. أشار "أرسطو" إلى أنها أداة لقياس قيم السلع المختلفة (السلعة تساوي X وحدات نقطية)، أما الوظيفة الثالثة أداة تحتفظ فيها المدخرات أي "مخزن للقيمة".
- 3-4) الفائدة:** رأى "أرسطو" في الإقراض بالفائدة ربا، وتحجج في ذلك بأن النقود وسيلة للحصول على سلعة وليس زيادة نقود على نقود (ضد الطبيعة).
- أنتقد الفكر الاقتصادي "أرسطو" في الفائدة بتجاهله أن النقود التي تمنح منفعة لمن يقترضها، ويتنازل من يقترضها عن هذه المنفعة لمدة، كما تجاهل أن النقود من الممكن الاعتماد عليها في زيادة الانتاج كرأس المال.
- يجب الإقرار بحقيقتين هاميتين لـ "أرسطو" وهما:
- الحقيقة الأولى: التأثير بمصالح اليونان، وهو ما تجسد في موقفه من الرق على سبيل المثال.
- الحقيقة الثانية: كان له تأثير كبير في العصور اللاحقة.

## ثانيا) الفكر الاقتصادي اليوناني

الحضارة الرومانية تختلف عن الحضارة اليونانية، من حيث أنهم ليس لديهم مؤلفات ولم يكن مهتمين بالفلسفة، لذلك فإن الآراء الاقتصادية تستخلص من بعض الحكماء أو الخطباء، ومن أبرزهم "شيشرون" (Cicero) و"سنيكا" (Seneca)، ومما تعرض له "شيشرون" تفصيله للمهن والحرف، فيضع الزراعة في المقام الو لوبين عيوب المهن الأخرى من صناعة وتجارة -هذه العيوب لا تستحق أن تذكر-، كذلك انتقد الفائدة وشبهها بالقتل، أما "سنيكا" بين أن النقود هي أصل غالبية الشرور والآثام ( تنشئ الحقد بين ناس والظلم).

كتب بعض الرومان الآخرين عن الزراعة، مما يدل على الأهمية الخاصة التي كانت تحتلها في الحياة الرومانية ومن هؤلاء "كاتو" (Cato) و "فارو" (Varro) و "كوليملا" (Columella)، ومن الأفكار المتعلقة بالاقتصاد الزراعي هؤلاء الكتاب أن الاستعمال الذي يدر أكبر قدر من الربح لقطعة من الأرض إنما يتوقف على عوامل أخرى، وهي المسافة بينها وبين السوق الذي تصرف فيه منتجاتها، وعلى العموم فإن ما يمكن ملاحظته من كتابتهم نقطتين بارزتين:

1) كتابتهم تنطرق إلى الفن الزراعي وليس لموضوعات الاقتصاد الزراعي بالصفة التابعة والعرضية.

2) أغلب من قاموا بالدراسات الاقتصادية من رجال الكنيسة أو رجال القانون، وتكوينهم قانوني مستمد من القانون الروماني والكنيسي؛ أي أن دراستهم لا تحتوي على تحليل اقتصادي.

إن من بين النقاط الدالة على كيفية تأثير القانون الروماني في الفكر الاقتصادي نجد:

- فكرة القانون الطبيعي "Natural Law" احتلت هذه الفكرة مكاناً هاماً في الفكر الاقتصادي منذ القرن 18 وحتى أوائل القرن 20، حيث يحكم الحياة الاقتصادية وينظمها، ونسب الاقتصاديون لهذا القانون صفة الدوام (لا تتغير) والعمومية (تتعلق بكل الدولة والناس)، إن هذا الاعتقاد ساد لدى مدرسة الطبيعيين (ق 18) والمدرسة الكلاسيكية (نخاية ق 18)، يمكن ارجعها إلى قانون الطبيعي "لأرسطو".
- القانون الروماني أوجد تنظيمًا علميًا يرجع إلى فكرة القانون الطبيعي، فالرومان القدماء كانوا يطبقون نوعين من القوانين بحسب الجنسية، الأول "القانون المدني" والذي يتعلق بعلاقات الرومان فيما بينهم. أما الثاني "قانون الشعوب" وظهر نتيجة كثرة التجارة مع الجانب مما أستوجب حتمية وجود قانون ينظم الأجانب المقيمين في الدولة الرومانية.
- القانون الروماني أقر حق كل شخص في عقد ما يشاء من العقود، وله الصفة المطلقة في الملكية الخاصة، وأن يترك للأفراد الحرية الكاملة دون تدخل الدولة إلا في الحالة القصوى وعلى أساس هذا قام النظام الرأسمالي.
- ما يمكن استخلصه من الفكر الاقتصادي الروماني، وإن لم يقدموا فكراً اقتصادياً يستحق الذكر، إلا أنهم قد أثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق وحتى في يومنا هذا من خلال بعض تنظيماهم القانونية.

## المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى (أوروبا والعالم الإسلامي)

ظهرت في العالم في فترة العصور الوسطى حضارتان وهما: الحضارة المسيحية في العالم أوروبا، والحضارة الإسلامية التي ظهرت في الجزيرة العربية.

### أولاً) الفكر الاقتصادي في أوروبا

من أجل الوقوف على بعض الأفكار الاقتصادية في العالم الغربي في أوروبا من المهم عرض لمحة حول اختيار العالم القديم والنشأة النظام القطاعي الذي كان سائد في هذه المنطقة والعصر، وكذا التعرض لنشأة النظام القطاعي وخصائصه من الناحية الاقتصادية، ثم التعرّيج على دور الكنيسة لما لها من تأثير على مختلف الأفكار في ذلك الوقت.

**1) انهيار العالم القديم:** تطلق عبارة العصور الوسطى للفترة الممتدة منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية على يد القبائل الجرمانية في القرن 5 م، واستمرت حتى سقوط القسطنطينية على يد الأتراك في القرن 15 م. هيئت عوامل انحلال الإمبراطورية الرومانية الغربية السقوط على يد القبائل الجرمانية، وكذلك الحال بالنسبة للإمبراطورية الرومانية الشرقية والفارسية على يد الغزوات التي شنها العرب على إثر ظهور الإسلام، ومن هنا انهار العالم القديم وظهرت مرحلة العصور الوسطى.

**2) نشأة النظام الإقطاعي:** كان النظام الإقطاعي (إقتصادي، اجتماعي وسياسي) هو السائد في العصور الوسطى في أوروبا. وقد نشئ هذا النظام بداية بزوال روما التي زالت معها الحكومة المركزية، على الرغم من محاولة القبائل الجرمانية إقامة حكومة مركزية إلا أنها فشلت في ذلك، مما استوجب تنصيب حكاماً وقادة على كل اقليم، هؤلاء الحكام استطاعوا تقوية مركزهم في تلك الأقاليم، ومن ثم ظهر الإقطاعية التي يحكمها الحكام التابعين شكلياً للإمبراطور.

بظهور النظام الإقطاعي ظهر نوع جديد من الرق يدعى "رقيق الأرض" (Serfdom)، بعد سيطرة الحكام على الأراضي من الفلاحين، تم تحويل الفلاحين إلى رقيق بعدما كانوا هم مالكيين لتلك الأراضي، أي أن الرقيق هنا لم يعد بالصورة التي كان عليها في العصور القديمة، بل تم تطبيق نظام آخر مبني على علاقة بين السيد والفلاحين، وهؤلاء الفلاحين يبقون في الأرض كرقائق حتى لو انتقلت ملكية الأرض، ومن هنا ظهرت تسمية "رقيق الأرض".

الأرض من الناحية النظرية ملك للإمبراطور، ولكن الملكية الحقيقية لأسياد الإقطاعيين وهو الحكام، وتم تقسيم الأرض إلى قسمين:

☛ **القسم الأول:** يحتفظ السيد به لنفسه، ويلزم الفلاحون بزراعتها بدون أجر، مع تقديمهم لخدمات إضافية أخرى كخدمات في قصره.

☛ **القسم الثاني:** يوزع على الفلاحين، ويلتزم كل منهم بزراعة حصته والاستفادة منها ويلتزم السيد بحماية الفلاحين وإصدار حكمه في قضايا التي تحدث بينهم.

النظام الإقطاعي أخذ الشكل الهرمي على رأسه الإمبرطور، ومن بعده يأتي كبار الحكام، ثم الحكام الأصغر الذين تم تنصيبهم من قبل كبار الحكام وهكذا.

**(3) الخصائص الاقتصادية للنظام الإقطاعي:** من أجل أن تكتمل الصورة حول النظام الإقطاعي، يجب ذكر خصائصه الاقتصادية والتي نجد منها:

- التجارة بين أوروبا والعالم الشرقي ضعفت جداً، نتيجة استلاء العرب على المناطق التي كانت أوروبا تتجر معها من قبل، وعليه تميزت أوروبا في عهد الإقطاع بشبه الاكتفاء الذاتي، أي تحاول أن تكفي نفسها بنفسها.
  - كان اقتصاد كل إقطاعية عبارة عن اقتصاد مغلق، لا مبادلات بينه وبين اقتصاد الإقطاعيات الأخرى.
  - القطاع الاقتصادي السائد في ذلك الوقت قطاع الزراعة، والفن الإنتاجي المستعمل هو الفن القديم وكذلك الآلات، والعلاقة بين مالك الأرض ورفيق الأرض التبعية.
  - ظهرت الصناعة في أواخر العصور الوسطى، وذلك نتيجة لتكوين الثروة من الزراعة فبحثوا عن الصناعات القديمة، وكانت توفر هذه الصناعة من خلال الطلب عليها من قبل العميل في السوق -الجرمان قضوا على صناعة في روما، وبعد تحقيق الثراء بحثوا عنها من جديد وهي تكون في ورشات خاصة-.
  - لم يكن للنقود أهمية لضعف التجارة بل كان نظام المقايضة هو السائد، هذا راجع لوجود اقتصاد مغلق من ناحية، واليد العاملة (الرفيق) أجرها متمثل في جزء من المحصول وحتى لو تحصلوا على فائض فهو يحول إلى السيد وجزء آخر لمبادلة السلع الأخرى التي يحتاجونها وهذا من ناحية أخرى.
- (4) مركز الكنيسة:** الكنيسة في أوروبا وفي العصور الوسطى لها سلطة كبيرة، فإن كان الإمبرطور يمثل السلطة الدنيوية، فإن الكنيسة تمثل السلطة الدينية أو الروحية، هناك التقاء مصالح بين رجال الكنيسة وحكام النظام الإقطاعي.

ازدادت سيطرة الكنيسة من خلال احتكار مهنة التعليم، حتى بعد تأسيس الجامعات بعد ذلك، حيث كان الاساتذة من رجال الدين والكنيسة تراقب التعليم فيها، وكانوا يطلق على رجال الدين (يعلموا الفلسفة والقانون...) في أوروبا في القرن 10 م اسم "المدرسين"، وارتبطوا حتى ببعض الفلاسفة اليونانيين كـ "أرسطو"، ومن كبار المفكرين المسيحيين "سان توماس الإكويني" أكبر ممثل للفكر المدرسين.

**ملاحظة:** أخذ النظام الإقطاعي الصفة العالمية أو الدولية، أي كل التجارة بإقطاعيتها تطبقه وتجسد تنظيم الإقطاع والكنيسة، مع اهتمام في الأخير بنظام الدولي الكبير التابع للإمبرطور والكنيسة.

**(5) الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا:** لم يكن لدى مفكري العصور الوسطى تحليل اقتصادي بالعنى الذي حددناه من قبل، ولكن كان لديهم بعض الأفكار الاقتصادية التي تعكس الحالة الموجودة في عصرهم وتتلاءم معهم، ويمكن ذكر أهم هذه الأفكار الاقتصادية فيما يلي:

- 1- إخضاع كافة الأنشطة بما فيها النشاط الاقتصادي للدين (المسيحي)، أي أن الفكر الاقتصادي لم يكن مستقل لذاته.
- 2- هناك مبادئ في الدين المسيحي تؤدي إلى بعض النتائج على النطاق الاقتصادي، ومنها:
  - نادوا بالتقسيم الطبقي - بالرغم من أن هناك مبدأ ينفي هذا التقسيم الطبقي في الدين المسيحي إلا أنه يوجد مبدأ آخر يُجحد، وهو ما اصطلح عليه "تاوئي" (Taweny) بالنظرية الاقتصادية للتنظيم الطبقي، أي يجب على كل طبقة أن تحصل على الوسائل الملائمة لوظيفتها وأن لا تزيد عليها، فالفلاح لا يجب أن يأخذ أكثر مما له، لأنه يحرم طبقة الدفاع مثلاً من الحصول على ما يلزمها فلا تؤدي وظيفتها.
  - جاء الدين المسيحي بفكرة جديدة لها أهمية اقتصادية على ما كان لدى اليونان القدماء، وهذه الفكرة تمجيد العمل وهو نبيل وإلزامي.
- 3- اتجاه الفكر العام حول الملكية ومن بينهم "سان توماس" بمشروعية الملكية الخاصة -الأوائل من مفكريهم نادوا بالملكية الجماعية-، وتم الاستعانة بحجج "أرسطو" في ذلك -تولد النزاعات-، غير أنها ليست الحرية المطلقة كما كانت في القانون الروماني، فالتملك عند "سان توماس" يجب أن يستخدم ملكه لصالح العام، أي أشبه بالمدير الذي يدير الأموال المملوكة له لمصلحة المجموعة.
- 4- يجب عدم المغلاة في السعي للحصول على الثروة المادية، بل يجب دائماً الاعتدال (Moderation) فيما يتعلق بها. إن هذه الفكرة تؤدي إلى إضعاف الحافز على القيام بمشروعات اقتصادية واسعة في حالة اتباعها من قبل الناس (ركود اقتصادي).
- 5- النظرة إلى التجارة تتمزج فيها الموافقة بالتحذير، الموافقة لضرورة جلب السلع، والتحذير إمكانية حصول التاجر على ربح كبير لا يستحقه مما يؤدي لعدم الاعتدال.
- 6- نادى المدرسون بفكرة الثمن العادل (Just Price) وعلى رأسهم "سان توماس" فثمن السلعة أو أجر العامل أو ربح المنتج يجب أن تكون كلها عادلة.
- 7- تحريم القرض بالفائدة ويعتبر "سان توماس" أهم من كتب في هذه المشكلة واستند في ذلك بـ "أرسطو" وقرارات الكنيسة، واستدل في ذلك باهتلاك الأموال بالإستعمال، فالأموال تحتلك بإستعمال مرة واحدة كالخبز مثلاً، أما الأموال التي تستعمل لعدة مرات فهي في المنازل مثلاً كحالة الكراء أو البيع؛ أي أن الأموال هنا لا يمكن السماح باستعمالها دون التنازل عن ملكيتها (أي لا تباع) هذا من ناحية، والناحية الأخرى دينية فإذا كانت النقود تدفع نظير الزمن فالزمن ملك لله، وعليه فهي غير مشروعة.

هذه تعتبر أهم الآراء الفكر الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى، ومن الواضح أنها لا تحتوي تحليلاً علمياً، ولكنها تطبق مذهبي لمبادئ الدين في نطاق الثروة والاقتصاد، وكذلك يلاحظ عليها كثرة القيود التي كانت تضعها الكنيسة على النشاط الاقتصادي وتحذيرها للناس بحصولهم على الثروة والربح.

## ثانياً) الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في العالم الاسلامي

لا يقوم هو الآخر على تحليل علمي يجعل من البحث الاقتصادي علماً مستقلاً، إن المصادر التي يجب الرجوع إليها لمعرفة هذه الأفكار الاقتصادية في العالم الإسلامي هي أولاً من مبادئ الدين المتواجدة في الكتاب والسنة وأعمال الصحابة رضوان الله عليهم والفقهاء والمسلمين، وثانياً آراء الفلاسفة المسلمين، وثالثاً بعض المؤلفات التي تعرضت للمشكلات الاجتماعية والتاريخية.

### 1) مبادئ الدين الاسلامي: أهم ما جاء فيها من الجانب الاقتصادي نذكره فيما يلي:

**1-1) الملكية:** الملكية في الاسلام الملكية الخاصة، حتى أنهم بالغوا في حق التملك الفردي بالنسبة للدولة المهزومة؛ والاسلام أقر بالتفاوت بين الطبقات، وأن يكون لدولة تدخل لتحقيق هذا التفاوت.

**2-1) العمل:** مجد الاسلام العمل وحث عليه، ولا يجب أن تكون هناك مفاضلة بين نوع من العمل وغير من الأنواع، سواء من حيث قيمته وأهميته.

**3-1) الرِّق:** الاسلام أخذ موقف توافقياً فيما يخص الرِّق؛ أي بين ما كانت تقتضيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعصر الذي ظهر فيه، والنزعة الانسانية (حسن معاملته وتحريره) التي يجب أن يتميز بها كل دين، وعليه نجد هناك اختلاف بينه وبين أفكار "أرسطو" التي كانت تخدم فقط الاقتصاد اليوناني.

### 4-1) الفائدة: حرم القرآن والسنة القرض بالفائدة "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"، وأرجع ذلك لسببين:

- رفض استغلال حاجة المحتاجين الذين تضطربهم ظروفهم إلى الاقتراض؛
- لا وجود في الإسلام طبقة تعيش من دخل رأسمالها دون بذل جهد، أو دون تعرض لاحتمالات الربح والخسارة في المشروعات.

الربا في الإسلام أوسع مما جاء به "أرسطو" و "سان توماس" فهو يمتد إلى أنواع أخرى من المعاملات كمعاملة سلعة بسلعة.

**5-1) تنظيم السوق:** نهى الاسلام عن الاحتكار، وذلك في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ"؛ أي أن الإسلام في معاملات السوق يفضل ما نسميه اليوم بالمنافسة الكاملة-الضمن يتحدد حسب البائعين والمشتريين- دون تدخل الدولة<sup>(\*)</sup>. كما أن الثمن في الإسلام يأخذ بفكرة الثمن العادل، أي أثمان السلع لا تتضرر بطرفي السوق، والأجر يكون بقدر المشقة.

(\*) طلب بعض المسلمين النبي صلى الله عليه وسلم من أن يتدخل ويحدد ثمن بعض السلع فرفض ذلك.

(2) أفكار الاقتصادية للفلاسفة المسلمين: تأثر الفلاسفة المسلمين إلى حد ما بالفلاسفة اليونانيين فنجد:

(1-2) الفارابي: لديه تفسير اقتصادي لقيام الجماعة واستمرارها، فكل فرد لا يستطيع أن يشبع حاجاته بنفسه، ولذلك يضطر إلى تعاون مع غيره من الأفراد فتقوم بذلك الجماعة، وهو ما رأيناه لدى "أفلاطون".

(2-2) ابن سينا: رفض البطالة والتعطل، والزم كل فرد بمنفعة في مدينته، وأن أساس المبادلات ومن بعدها أساس القيمة هي المنفعة المتحصل عليها من السلعة. كما رفض القمار لأنه لا ينتج عنه منفعة.

(3) مؤلفات المتعرضة للمشكلات الاقتصادية: وجدت بعض المحاولات العلمية التي بحثت في المشكلات الاقتصادية بطريقة تحليلية لبعض الكتاب لموضوعات ذات طابع اجتماعي أو تاريخي، نخص بالذكر الباحثين "أحمد بن علي الدلجي" و "ابن خلدون".

(1-3) الدلجي: له كتاب بعنوان "الفلاكة والمفلكون" أي الفقر والفقراء، وكانت له بعض الأفكار الاقتصادية ومنها:

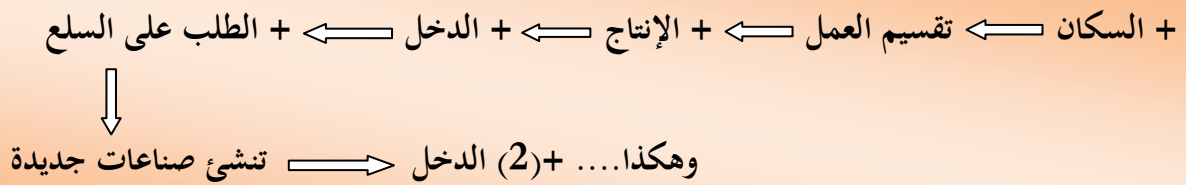
- قسم أوجه الدخل (أطلق عليه المعاش) إلى وجهين:
- ⊕ الوجه الطبيعي: هو الدخل المكتسب من التجارة والزراعة والصناعة، والدخول المتأتية من أموال الوراثة وخدمات العلماء.
- ⊕ الوجه غير الطبيعي: وهي الدخول المتأتية من التنجيم كتحويل المعادن إلى ذهب مثلاً.
- بين كذلك أنه لنجاح التجارة يلزمها توفر رأس مال كبير، ويوزع على سلع مختلفة، ويجب كذلك أن تكون لدى التجار القدرة على توقع أحوال السوق.
- درس عوارض الصناعة وما تسببه في حالة عدم توفرها لليد العاملة الماهرة.
- درس كذلك قلة دخول العلماء في عصره، وفسر ذلك بكثرة عرضهم الطلب عليهم المتمثل في حاجة الناس إليهم.
- بحث في الآثار والافات التي تنتج عن الفقر، وحمل الفقراء مسؤولية فقرهم بسبب تقاعسهم عن العمل.

(2-3) ابن خلدون: اشتهر بكتابه "المقدمة" ويعتبر من أول من حددوا المشكلات الاقتصادية تحديداً علمياً وحاول معالجتها بعد تحديدها بهذه الصورة. ومما تعرض له "ابن خلدون" من الناحية الاقتصادية نذكره في الآتي:

- قسم السلع إلى سلع ضرورية كالغذاء، وسلع كمالية كالمركبات في عصره، وأن الطلب على هذه السلع يرجع إلى درجة التقدم العمراني.
- أدرك جيداً تأثير العرض والطلب وظروفهما المختلفة في تحديد أثمان السلع، وفي تقلبات تلك الأثمان على مستوى السلعة الواحدة وعلى المستوى العام للأسعار (إشارة صريحة للتضخم).

- بحث في أثر اختلاف ثروة الدولة على فروع الانتاج، حيث مجد الصناعة وعدم اهمالها وربط تقدمها وازدهارها بالتقدم العمراني.
- تعرض إلى التفاوت في انتاجية الأرض ودرجة خصوبتها وسبب زيادة تكلفتها.
- حلّل الربيع "Rent" ولاحظ أنه يتكون من الفرق بين ثمن العقارات في المناطق التي يزداد العمران فيها والعقارات في بعض المناطق الأقل عمراناً (البداية)، هذه الزيادة تولد دخل يسمى "الربيع"؛ أي أن فكرة الربيع كذلك مرتبطة بدرجة التقدم العمراني، والدخل الذي تحصل عليها المالك دون بذل جهد.
- إن أهم ما قم به "ابن خلدون" في بحثه الاقتصادي يمكن تسميته طبقاً لمصطلحات الحديثة "نموذجاً تحليلياً" لتطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي، وذلك بناءً على عنصرين هما: الأول تزايد السكان، والثاني مزايا تقسيم العمل، وهو ما نوضحه في المخطط الموالي.

#### شكل رقم (2): مخطط توطيحي للنموذج التحليلي لـ "ابن خلدون"



المصدر: اعداد الباحث

خلاصة الفكر الاقتصادي في العالم الاسلامي في العصور الوسطى، أنه كان فكراً له طابع خاص، وإن كان قريب الشبه لبعض أفكاره لما رأيناه في العالم المسيحي لنفس العصر، ولكن فيما بعد تطور الفكر الاقتصادي في أوروبا (المسيحي) تطور بصورة كبيرة، ولم يحدث تطور مماثل بالنسبة للفكر الاقتصادي للعالم الاسلامي.

## المحور الرابع: الفكر الاقتصادي عند التجار (ق 15م إلى ق 18م)

ظهر في أوروبا منذ بداية القرن 15م تيار جديد من الأفكار الاقتصادية، أطلق عليه مؤرخو الفكر الاقتصادي "مدرسة التجار" (Merchantilism)، وقد استمر هذا التيار سائداً من الناحية الفكرية ومن ناحية توجيهه للسياسة الاقتصادية في أوروبا حتى القرن 18م، وخلال أكثر من ثلاثة قرون تميز الفكر الاقتصادي التجاري ببعض الخصائص نذكرها فيما يلي:

- لم ينسب لمؤلف أو كاتب واحد أو حتى لعدد محصور من المؤلفين والكتاب.
- لم يتكون المذهب التجاري من كتاب تخصصوا للبحث الاقتصادي فقط، بل اشترك معهم في عرض أفكار هذا المذهب سياسيون ورجال أعمال.
- تشكلت آراء كل كاتب بالظروف وبالمصالح الخاصة لبلاده، بالرغم من كل هذا هناك أفكار مشتركة بين كافة الكتاب بصرف النظر عن اختلافاتهم الجزئية.
- إن الذي يجب فهمه بوضوح، هو أن ظهور مدرسة التجار كان استجابة طبيعية للحاجات العملية التي ظهرت على أثر تطور المجتمع على ما كان عليه في العصور الوسطى.

### أولاً) إنهيار النظام الإقطاعي

هناك عوامل عديدة أدت لإنهيار النظام الإقطاعي، خصوصاً مع بداية القرن 14م، وأهم هذه العوامل ما يلي:

1. هروب رقيق الأرض، نتيجة زيادة استغلالهم من طرف الأسياد، وبتالي تهديم أول أسس للنظام الإقطاعي.
2. وجود المدن، حيث هرب رقيق الأرض إلى المدن المتبقية من الحضارة الرومانية القديمة.
3. إزدياد أهمية التجارة، نتيجة إزدياد أهمية المدن، ومن بين عوامل ازدياد النشاط التجاري والذي انعكس على إزدياد أهمية التجارة نجد:
  - فتح قنوات اتصال تجارية بين الشرق والغرب، نتيجة الحروب الصليبية.
  - اكتشاف العالم الجديد والتقدم في طرق المواصلات (إنعاش التجارة).
  - الإقطاعية لم تعد ملائمة مع النشاط التجاري المتزايد - التجارة تحتاج إلى الحرية - وبتالي حررت نفسها بنفسها من الأسياد، عن طريق شراء حقوق السيد الإقطاعي الذي يدين له بالسيادة، تكفل بهذا الأمر هيئة مكونة من أصحاب نفوذ المدينة وهم التجار.
3. ظهور النقود أدى لإنهيار النظام الإقطاعي القائم على المبادلات العينية.
4. إلتقاء مصلحة كل من التجار مع الملوك للقضاء على أسياد الإقطاع، فمصلحة الأول استقلالية المدن عن الأسياد، ومصلحة الثاني تدعيم ملكهم والقضاء على سلطات أسياد الإقطاع.
5. موت كثير من أمراء الإقطاع في الحروب الصليبية.

هكذا تم القضاء على سلطات أمراء (أسياد) الإقطاع، وظهرت الدولة بمعناها الحديث، كجماعة تقوم على أساس وطني وتخضع لسلطة مركزية واحدة يرأسها حاكم هو الملك، ولها مصالحها المستقلة عن مصالح بقية الدول.

### ثانيا) أهمية طبقة التجار وتنظيم العلاقات الانتاجية

يظهر مما سبق أن التطور الذي حدث غير من الهيكل الاجتماعي القائم، بحيث أصبحت طبقة التجار هي الطبقة الموجهة للاقتصاد، وبدأت الصناعة تحل محل الزراعة، هذه الصناعة كانت تابعة للتجارة، أي أن التجار هم المسؤولون عنها، يصدرون السلع للعالم الخارجي (خاصة العالم الجديد) وي جلبون المواد الخام، أي أن الصناعة تخدم التجارة.

### الشكل رقم (3): مخطط توضيحي لتطور الصناعة في عصر التجاريين

تطور الصناعة ← ظهرت في المنازل (يعطون الصانع المواد الأولية) ← مصانع يدوية (إشراف التجار)  
 أصبح يسمى هذا النظام بالنظام الرأسمالي التجاري → مصانع مملوكة للتجار  
 من منتصف ق 16م إلى ق 18م (توضحت معالمه ابتداءً من ق 19م)

المصدر: اعداد الباحث

نتيجة علاقة المملوك بالتجار، قام المملوك بسن قوانين لصالح التجار منها: منع تصدير المنتجات الزراعية، وفرض رسوم جمركية على السلع التي لها نظير محلي، وإشراك الدولة مع التجار في إنشاء شركات متخصصة، وبتدخل الدولة أطلق عليها الرأسمالية التنظيمية بدل الرأسمالية التجارية.

### ثالثا) التحليل الاقتصادي

لا نجد لدى التجاريين تحليلاً اقتصادياً واسعاً، ولكنهم تعرضوا للإجابة لبعض الأسئلة، وحاولوا تحديد بعض الظواهر الاقتصادية، ومن بين الأسئلة المطروحة مثلاً: ما هي الثروة؟ وكيف يمكن أن تزيد؟ وكيف يمكن أن توزع الثروة في العالم كله بين البلدان المختلفة؟ وما هو سبب ارتفاع الأسعار الذي ظهر في تلك الفترة؟ وللإجابة عن تلك الأسئلة قدم التجاريين بعض الأفكار، ومنها:

1. يجب أن تكون الدولة قوية، وغاية النظام الاقتصادي الوصول لهذه القوة.
2. الثروة هي التي تحقق القوة، وأعتبروا المعادن النفيسة (ذهب، فضة وغيرها) هي الثروة (هناك نقود معادنية لا وجود للنقود الورقية).

3. نظر التجاريون إلى الثروة الكلية في العالم على أنها ثابتة الحجم (أي السعي للحصول على ثروة دولة أخرى).

4. أعطيت عدة تفسيرات لسبب الحقيقي وراء ارتفاع الأسعار، وشرح "Jean Bedin" الفكرة نتيجة تدفق الذهب والفضة إلى الدولة وفي المقابل منع خروجها؛ ارتفاع النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذه الأخيرة تؤدي لإنخفاض القوة الشرائية، والعكس بالعكس. إن هذه الفكرة عرفت فيما بعد "بنظرية الكمية في قيمة النقود".

#### رابعاً) السياسة الاقتصادية

تركزت في كيفية زيادة ثروة الدولة من الذهب والفضة (مقياس القوة)، وأن الحصول على الثروة يعتمد على الخارج وأن الدولة يجب أن تعتمد في سياستها على فائض الميزان التجاري، وهذا هو المبدأ العام الذي حكم السياسة الاقتصادية لدى التجاريين، ويمكن أن نميز بين ثلاث سياسات وهي:

1) **السياسة التجارية الإسبانية:** أطلق عليها "السياسة المعدنية"، وتقوم على الحصول على الذهب والفضة من المستعمرات (العالم الجديد)، وقد سنت الحكومة الإسبانية مجموعة من القوانين لمنع تصدير هذين المعدنيين إلى الخارج، وكذلك لجأت إلى تنظيم التجارة الخارجية بطريقة تحد خروج المعدنيين، ومن الإجراءات المطبقة نجد:

1. السفن التي تنقل البضائع الإسبانية إلى الخارج، ملزمة برد قيمة تلك البضائع من الذهب والفضة داخل الاقتصاد الإسباني.

2. التجار الأجانب الذين يبيعون سلعاً داخل إسبانيا (الموردين)، يمنع عليهم اخراج ثمن سلعهم بما يعادله نقد خارج إسبانيا، والإجراء المطبق عليهم هو انفاق ثمن سلعهم المباعة بشراء سلع أخرى من السوق الإسباني.

إن هذان الإجراء يذكرنا بالمبادئ المطبقة حالياً في الرقابة على الصرف في الدول الحديثة.

3. خروج الذهب والفضة مسموح به في حالات استثنائية (كتسديد ديون الملك، دفع النفقات اللازمة للبعثات المقدسة التي يرأسها المالك في الخارج).

بإختصار اتبعت إسبانيا أقصر وأسهل الطرق للحصول على الذهب والفضة باستخراجهما مباشرة ومنع خروجهما، مما أدى بزيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار، وهو ما أدى بعجز الحكومة عن التصدي لخروج الذهب والفضة.

2) **السياسة الفرنسية:** تركزت على تصدير الصناعي، وتعرف بإسم "السياسة الصناعية"، وارتبطت باسم الوزير الفرنسي "كولبير" (Colbertisme) الذي قام بتطبيقها، من أجل الحصول على الذهب والفضة والاتجاه نحو زيادة الصادرات على حساب الواردات، وأن تكون الصادرات تركز على المنتجات الصناعية أكثر من الزراعية، نظراً لأن هذه الأخيرة قيمتها في الغالب أقل من الصناعية، وأنها تتحكم فيها الظروف الطبيعية. تم حصر الزراعة في مهمتين وهما:

• إنتاج المواد الغذائية لسكان.

• خدمة الصناعة ومساهمة في توسعها.

من أجل تشجيع الصناعة وتقويتها تم اتخاذ العديد من الإجراءات:

1. قامت الدولة بخلق صناعات حكومية قصد تحسين أنواع بعض المنتجات.
2. تشجيع الصناعة الوطنية، بفرض رسوم جمركية ثقيلة على السلع الخارجية المنافسة للسلع المحلية.
3. انشاء شركات كبيرة تكون مهمتها الرئيسية تصريف المنتجات الصناعية في الخارج، وتشجيع الأفراد على الاكتتاب في رؤوس أموال تلك الشركات.

3) **السياسة الانجليزية:** تعرف بـ "السياسة التجارية"، وتقوم على الحصول على المعادن من الخارج عن طريق القيام بالتجارة بين الدول المختلفة (عكس اسبانيا وفرنسا)، وقد ساعد إنجلترا على ذلك أسطولها التجاري التقليدي الذي تميزت به عن باقي الدول، وقد أنشئت شركات خاصة لم تتدخل الحكومة في تكوينها، وكان قصدها الأساسي، هو القيام بالتجارة الخارجية<sup>(\*)</sup>.

إن الطرح السابق لا يعني أن إنجلترا أهملت الصناعة، إذا على العكس من ذلك، الصناعة في إنجلترا أخذت تنمو بدرجة لا تقل عن فرنسا، ولكن الاهتمام الرئيسي لحصول على المعادن النفسية منصب على التجارة، حيث فرضت قوانين تحمي تلك التجارة، ومنها:

1. قانون الملاحة الذي أصدره "كرومويل" سنة 1651، والذي نص على أن السفن القائمة على التجارة بين إنجلترا ومستعمراتها مملوكة لأشخاص انجليز، وأن يكون 3/4 البخارة من الإنجليز.
2. ألا تنقل البضائع الواردة من الخارج لإنجلترا إلا بالسفن الانجليزية أو تابعة للبلاد المنتجة لتلك البضائع.

#### خامسا) العهد الاستعماري

فكرته أن المستعمرات جعلت لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية من أجل الحصول على ميزان تجاري إيجابي.

#### سادسا) الموقف المذهبي للتجارين

يعترف التجاريون بالملكية الفردية، وجعلوها أساساً للنشاط الاقتصادي، وكل ما هنالك أنهم جعلوا للدولة حرية التدخل في التنظيم للوصول إلى هدف معين.

(\*) ليس معنى هذا أن الدول لم تكن تحمي هذه الشركات وتضع أنظمة التي تهيئ لها الحصول على أكبر ربح ممكن.

### سابعاً) تقدير مذهب التجاريين

لم يصلوا إلى ارساء علم الاقتصاد بوصفه علماً مستقلاً (خدم السياسة)، الا أنهم مهدوا الطريق للباحثين اللاحقين لقوموا بهذه المهمة، وبصفة عامة يمكن ملاحظة ما يلي:

1. ساعدت على قيام الدولة الحديثة من الناحية السياسية، من خلال الحصول على الذهب والفضة اللذان ساهما في الحصول على أنصار في الداخل والخارج والقضاء على سلطات أمراء الاقطاع.
  2. ساعدت آراء التجاريين على تنمية الصناعة والتجارة والاهتمام بالنقود (خلق بنوك أوروبية وتوسيع النشاط المالي)، وهو ما أدى للإنتقال من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية.
  3. تقدير المذهب التجاري من ناحية التحليل الاقتصادي هناك العديد من النقد:
    - أخطاءً في تحديد معنى الثروة، فالثروة ليست هي الذهب والفضة، وإنما الثروة تتمثل في المقدرة الانتاجية لكل دولة وما تحققه فعلاً من منتجات.
    - أخطاءً في مبدأ امكانية الحصول وبصفة مستمرة على فائض ايجابي في الميزان التجاري (أي الحصول على الذهب والفضة باستمرار)، فقد بين "آدم سميث" عدم امكانية ذلك من خلال الشكل الموالي:
- الشكل رقم (4): مخطط توضيحي لعدم إمكانية تحقيق فائض ايجابي مستمر في الميزان التجاري

$$\begin{aligned}
 (+) \text{ فائض الميزان التجاري} & \leftarrow + \text{ النقود الذهبية من الخارج} \leftarrow + \text{ التداول النقدي} \leftarrow + \text{ الأسعار} \\
 \text{خروج الذهب للخارج} & \Rightarrow (-) \text{ عجز الميزان التجاري} \Rightarrow + \text{ الاستيراد} \Rightarrow - \text{ التصدير إلى الخارج}
 \end{aligned}$$

المصدر: اعداد الباحث.

4. إذا نظرنا إلى السياسات التي طبقت بها آراء التجاريين، لا حظنا أنها أدت إلى نتائج سيئة ومن نواحي عدة من بينها:

● من ناحية الفكرية الخالصة: كل مفكر من التجاريين ينادي بتطبيق دولته لسياسة زيادة التصدير وتقييد الاستيراد، هذه السياسة ممكنة في حالة الدولة الواحدة، أم في حالة جميع الدول غير ممكنة بتقييد كل دولة لاستراتتها (دول أخرى لا تستطيع زيادة تصديرها).

● من ناحية النطاق العلمي: يتضح من خلال هذه الناحية ما يلي:

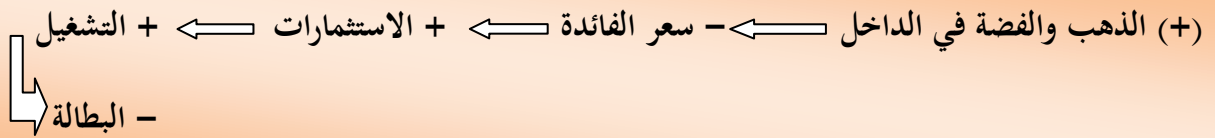
■ إسبانيا: تم الإضرار بالطبقة الفقيرة، وذلك أن الزيادة في كمية الذهب مع عدم تهئية الجو الملائك لزيادة القوى الانتاجية، يؤدي إلى ارتفاع كمية النقود ومع عدم زيادة المنتجات بنفس النسبة تؤدي لارتفاع الأسعار وحدوث تضخم، وهو ما يؤدي بالإضرار بالطبقة الفقيرة وهي الطبقة الممثلة لغالبية المجتمع.

- **فرنسا:** انتقدت ساسية "كولبير" بصفة عامة، وذلك نتيجة تضحياتها لطبقة مهمة من السكان (طبقة المزارعين)، وفرع آخر من فروع الانتاج (الزراعة) في سبيل تشجيع طبقة الصناع وفرع آخر من فروع الانتاج (الصناعة)، فإنخفاض أثمان المواد الغذائية تؤدي لإنخفاض المداخيل الزراعية.
- **العهد الاستعماري:** كان له أضرار لسكان المستعمرات اقتصادياً واجتماعياً، من خلال شراء المنتجات بأسعار رخيصة، وبيعها للمستعمرات بأسعار مرتفعة أدى ذلك لظهور الثورات.

#### ثامنا) احياء بعض طرق التجاريين

صحيح أن الفكر التجاري انتقد، ومع ذلك لا نستطيع الحكم على أن أفكارهم المقترحة في السياسة الاقتصادية قد تم القضاء عليها وبدون رجعة في العصور الحديثة؛ فنجد على سبيل المثال تمجيد "كينز" في كتابه "النظرية العامة" عام 1936 فكرة التجاريين في زيادة الذهب والفضة بداخل كل دولة، وبين أن هذه الفكرة لم تكن ساذجة، وهو ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (5): مخطط توضيحي لزيادة كمية الذهب والفضة داخل الاقتصاد الوطني



المصدر: اعداد الباحث.

كذلك السياسات لم بعثت من جديد بعد أزمة 1929، حيث أخذت الدول تعمل على الحصول على فائض إيجابي للميزان المدفوعات (زيادة الصادرات والتخفيض من الواردات)، ويضاف إلى ذلك الرقابة على الصرف التي طبقتها الدول حديثاً لا تخرج في جوهرها عن ما طبقتته السياسة الإسبانية.

## المحور الخامس: الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين (نشأة علم الاقتصاد)

ظهرت مدارس الطبيعيين "La physicarates" في فرنسا في منتصف القرن 18 م، وكان على رأسها الدكتور "كيناي" (Quenay) ومن أتباعه "الماركيز ي ميرابو"، وقد انحصرت مؤلفاتهم في فترة لا تزيد عن 25 سنة (1756 إلى 1778)، ظهرت آراء الطبيعيين كنتيجة لعدة تطورات ومنها:

- انتشار فكرة القانون الطبيعي (ناحية فكرية).
- انتشار فكرة الملك صاحب السلطان المطلق (ناحية سياسية).
- سوء حال الزراعة بسبب قيود التجارين (ناحية اقتصادية).

### أولاً) التحليل الاقتصادي

تمثل فيما يلي:

**1) فكرة النظام الطبيعي:** الظواهر الاقتصادية تخضع لقولتين الطبيعية مثل الظواهر الطبيعية والبيولوجية، وتقوم على مبدئين: المنفعة الشخصية ومبدأ المنافسة، كما أن القوانين الطبيعية تتميز على أنها مطلقة (لا استثناء فيها)، عالمية، أبدية (لا تتغير) وإلهية.

كان الطبيعيون من خلال قانونهم متفائلون للحياة الاقتصادية فكل فرد يسعى لتحقيق مصلحة شخصية فهو في نفس الوقت يسعى للمصلحة الجماعية.

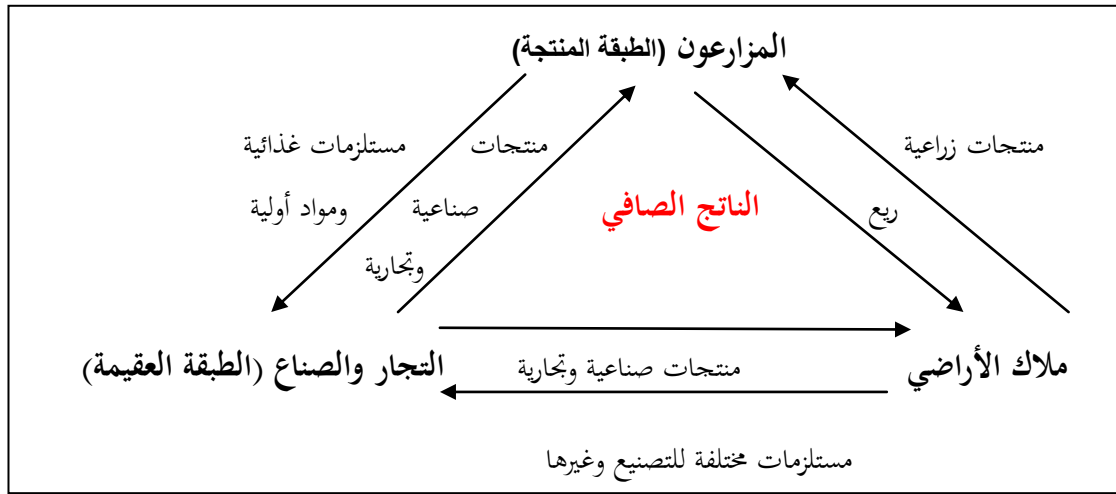
**2) الثروة والإنتاج:** الثروة عند الطبيعيين هي الإنتاج. أما الإنتاج عرفه على أنه كل عمل يخلق ناتجاً صافياً جديداً، وأن يضيف مقدراً من المواد أكثر من تلك التي بذلت في الإنتاج.

والقطاع الذي يحقق هذا المفهوم متوفر إلا في الزراعة، فهذه الأخيرة في اعتقادهم هي وحدها التي تخلق ناتجاً صافياً جديداً، أي أن البذور تتحول إلى محصول أكثر من بذورها، أما الصناعة والتجارة عندهم نشاطات عقيمة غير منتجة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن تعريف الإنتاج عندهم تعريف قاصراً ومحدوداً، وذلك لإقتصاره على خلق مادة جديدة، بينما نجحوا في تحديد معنى الثروة والمثمل في الإنتاج لا الحصول على المعادن النفسية.

**3) الدورة الاقتصادية:** السؤال المطروح هنا يتمثل فيما يلي: كيف يتداول الناتج الصافي داخل اقتصاد دولة ما ؟ حاول "كيناي" الإجابة عن هذا التساؤل في كتابه "الجدول الاقتصادي" الذي نشره عام 1758، ويمكن استخلاص الدورة الاقتصادية كما يراها "كيناي" من خلال الشكل الموالي.

## الشكل رقم (6): الدورة الاقتصادية عند "كيناي"



المصدر: اعداد الباحث.

من شكل أعلاه نلاحظ أن الدورة الاقتصادية (الجدول لاقصادي) عند "كيناي" تبدأ من المزارعين وتنتهي عند المزارعين؛ فإذا كان الناتج الصافي المنتج من قبل الطبقة المنتجة (المزارعون) يقدر 2 مليون وحدة نقدية، فإن الناتج الصافي سوف يتم توزيعه بداية من المزارعون وفي النهاية يتم استرجاعه من المزارعون، وذلك من خلال أن ملاك الأراضي يتحصلون على جزء من الناتج الصافي ليكن 0.5 مليون وحدة نقدية، وفي المقابل يتحصل المزارعون على 0.5 مليون و.ن من أجل الحصول على منتجات زراعية، وفي الجهة المقابلة عند الطبقة غير المنتجة (التجار والصناع) يتحصلون على 1 مليون و.ن، وهذا نتيجة تقديم منتجات صناعية وتجارية للمزارعين، وبدورهم التجار والصناع يحولون المبلغ المتحصل عليه إلى المزارعون لقاء حصولهم على مستلزمات غذائية للحفاظ على حياتهم وكذا مواد أولية لاستمرارية نشاطهم. أما 0.5 مليون و.ن الباقية فيمكن اعتبارها أرباح يحتفظ بها المزارعون، ومن الممكن أن تدخل في الدورة الاقتصادية السنة القادمة أو تم استثمارها من قبل المزارعون.

**4) نظرية الطبيعيين في الضريبة:** تفرض الضريبة على الزراعة، أي هي ضريبة وحيدة تفرض على الإنتاج الصافي لدى المزارعين، وذلك نظراً لأن:

- الإنتاج الصافي هو فقط في الزراعة (الطبقة المنتجة).
- إن فرض الضريبة على الصناع والتجار فإن عبئها يتحمله المزارعون على اعتبار الدورة تبدأ من المزارعون وتنتهي عندهم؛ أي هناك ضريبة متعددة يتحملها المزارعون.

**ثانياً) السياسة الاقتصادية**

ناد الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حراً "Laisser Faire Laisser Passer"، والدولة تتدخل فقط للحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي، وحماية الملكية الفردية والأعمال العامة (عكس التجاريين).

### ثالثاً) تقييم مدرسة الطبيعيين

للقوف على تقييم الفكر الاقتصادي الطبيعي، يتم عرض مزايا وعيوب هذا الفكر وذلك فيما يلي:

#### 1) المزايا: هناك العديد من المزايا ومن بينها:

- جعلوا الاقتصاد السياسي علماً مستقلاً له كيانه الخاص بين العلوم (من طرف "كيناي" وليس "آدم سميث"\*)، وانفصلت الدراسات الاقتصادية عن الفلسفة والدين وهذا مقارنة بالعصور القديمة والوسطى، وعن السياسة مقارنة بالتجارين، وعليه يعتبر "كيناي" أب الاقتصاد السياسي (الثروة والانتاج وتوزيع الناتج الكلي وتدوله بين الطبقات يجب عزله ويدرس بطريقة علمية).
- قضت مدرسة الطبيعيين على عيوب التي كانت في الفكر التجاري، كالنقود هي الثروة والقيود على النشاط التجاري.

- أسس المذهب الفردي أو الحر الذي ساد في منتصف القرن 20 م.

- أول من أعطى صورة عن دورة الناتج الكلي وانتقاله داخل الدولة وتوزيعه بين الطبقات.

#### 2) العيوب: من بين هذه العيوب نجد:

- الزراعة ليست العمل الانتاجي الوحيد، فالإنتاج بحسب الفكر السائد حالياً هو كل عمل يخلق منفعة جديدة أو زيادة منفعة موجودة من قبل، وعليه فالصناعة والتجارة أعمال منتجة كالزراعة.
- ترتب على الخطأ في تحديد الإنتاج خطأ آخر في فرض الضريبة الوحيدة على الزراعة، فالصناعة والتجارة لها ناتج صافي يستوجب فرض عليه ضريبة، كما أن الدولة الحديثة تحتاج لنفقات كبيرة ولا يمكنها الاقتصار في تمويلها على الضريبة الوحيدة.
- الإهتمام الزائد بالزراعة يحرم الدولة - فرنسا - من التقدم الصناعي، وكل ما يقدمه هذا الأخير من تقدم ومزايا.
- لا يخضع الاقتصاد السياسي لقوانين طبيعية ثابتة مطلقة عامة كتلك التي فرضها الطبيعيون، فالظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور تبعاً للقوانين التي تحكمها.
- إن التفاؤل الزائد في القوانين الطبيعية وتحكمها في الاقتصاد، هو ما أثبتته الأيام اللاحقة بسداجة هذا التفاؤل في ترك الاقتصاد حراً طليقاً.

(\*) الكتاب الإنجليز يعتبرون "آدم سميث" أب الاقتصاد السياسي بحجة أن "آدم سميث" أول من جعل اقتصاد مادة تدرس بطريقة علمية.

## المحور السادس: الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك (المدرسة الكلاسيكية)

كان ظهور ما يعرف بالمدرسة الكلاسيكية "l'ecole classique" في تاريخ الفكر الاقتصادي مرتبطاً بالتطور الذي حدث في الحياة الأوروبية منذ نشأة الرأسمالية التجارية، ولكي نفهم كيف كانت آراء المدرسة الكلاسيكية انعكاساً لهذا التطور واستجابة لمقتضياته، يستحسن فهم أهم ملامح الجو الاقتصادي والفكري<sup>(\*)</sup>، الذي نوجزه فيما يلي:

- الرأسمالية الصناعية أدت إلى ظهور الآلة والتي بدورها زادت من الانتاج مما استوجب ضرورة أن تكون هناك حرية اقتصادية بغرض تصريفه والذي يؤدي لتقليل من البطالة.
- الجو الفكر العام: إنتشار القانون العلمي (نيوتن) وكذا التأكيد على أهمية الفرد التي ترتبط به كل القيم والاحكام.

### أولاً) الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

ظهرت مدرسة الكلاسيك وهي أهم مدرسة في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث وضع أسسها "أدم سميث" (1723-1790) الذي تأثر بآراء الطبعيين، واكتسبت المدرسة قوة كبيرة على يد "دافيد ريكاردو" الذي تنسب إليه أغلب آراء المدرسة ويتميز بدقة منطقته وبدرجة عالية من الفكر التجريدي. وتلاههم فيما بعد العديد من المفكرين "جون ستيورت ميل" في إنجلترا إضافة لسبقسن، و"جان باتست ساي" في فرنسا وغيرهم.

**1) التحليل الاقتصادي:** بنى الكلاسيك كل تحليلهم الاقتصادي على فلسفة عامة ويمكن اجمال أهمها فيما يلي:

أ) الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي (المصلحة الخاصة المحرك الأساسي لنشاط).

ب) يسعى كل فرد للحصول على أكبر نفع شخصي ممكن (دافعه تحقيق أكبر ربح لا دفعه خيري)، ولكن الكلاسيك وضحوا أنه لا يوجد تعارض بين المصالح الخاصة والعامة وذلك من خلال:

- المصلحة الخاصة ليست سوى مجموع المصالح.
- مبادلات النظام الاقتصادي تحصل في مقابل أثمان تدفع للسلع والخدمات هذه الاثمان تتغير بحسب الطلب والعرض (جهاز الثمن).

ج) أعتقد الكلاسيك بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي فالاقتصاد علم كبقية العلوم له قوانينه الطبيعية العامة التي يكشفها ويحددها الباحث، انقسم الكلاسيك إلى متفائلين ومتشائمين تجاه القانون الطبيعي<sup>(\*\*)</sup>.

(\*) لاطلاع أكثر راجع محمد لبيب شقير أو مدحت القريشي ، تاريخ الفكر الاقتصادي.

(\*\*) النقص بالتفاؤل قانون الطبيعي يمكن أن يحدث ضرر لكنه شئ عابر (كلاسيك الفرنسيين)، أما التشاؤم يقصد به أن القانون الطبيعي يسبب الضرر ومتاعب التي تجبر الناس على تحملها.

**(2) نظريتهم في الإنتاج:** الإنتاج هو خلق المنافع أو زيادتها، وعناصر الإنتاج لديهم هي: الطبيعة، العمل ورأس المال، والعمل هو العنصر الرئيسي.

أثرت فكرتهم في نظرية القيمة، وقد اهتموا بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج وهما:

- **تقسيم العمل:** يرجع الفضل إلى "آدم سميث" في دراسة هذه الظاهرة، فقد بين كيف أن تقسيم عملية إنتاج سلعة من السلع إلى عدة عمليات جزئية يقوم بها شخص أو أشخاص يتخصصون لها يؤدي إلى زيادة انتاجية العمل الانساني.

- **قانون تناقص الغلة:** تطرق إليها "ريكاردو" وفكرته أنه إذا كانت كمية عنصر من عناصر الإنتاج ولتكن الارض ثابتة لدينا (5 هكتارات مثلاً) وشغلنا عليها دفعات متتالية ومتساوية من العناصر الأخرى (العمل ورأس المال) أي شغلنا 10 عمال وآلة واحدة أولاً، ثم 10 عمال وآلة واحدة ثانياً... وهكذا، فإن كمية الإنتاج التي يتزايد بها الإنتاج تأخذ في التزايد ثم تصل إلى حد معين وتأخذ في التناقص، ويلاحظ أن الذي يتناقص كمية الزيادة في الإنتاج الكلي وليس الإنتاج الكلي نفسه. هذا القانون لم يعد مقتصر على الزراعة فقط بل أثبت حديثاً صلاحيته للصناعة والتجارة.

**(3) نظريتهم في السكان:** أخذوا بنظرية "مالثس" في السكان وجعلوها أساساً من أسس بحثهم في موضوعات الأخرى، و خلاصة هذه النظرية تكمن في نقاط الآتية:

- مقدار السكان محكوم بكمية المواد الغذائية الموجودة؛
- تزايد السكان نتيجة التناسل يكون بدرجة أكبر من درجة الزيادة في المواد الغذائية التي تنتجها الأرض؛
- الاختلال بين السكان والمواد الغذائية لا يمكن أن يستمر لأن طبيعة نفسها توجد موانع (إيجابية ووقائية) التي توقف هذا الاحتلال.

**(4) نظريتهم في القيمة:** تم التفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة.

- **قيمة الاستعمال:** هي المنفعة التي تعود على الشخص من استعماله لسلعة ما.
- **قيمة المبادلة:** هي النسبة التي تحصل على أساسها مبادلة سلعة بسلعة في السوق، وتحدد قيمة المبادلة لأي سلعة في رأيهم على أساس العمل الذي تحتويه (ساعات العمل المبذولة) وعرفت بنظرية "قيمة العمل".

**(5) موقفهم من مشكلة التشغيل:** اعتقد الكتاب الكلاسيك أن حجم التشغيل "employment" لا بد يتحدد عند مستوى التشغيل الشامل (الكامل)؛ بمعنى كل العمال المتواجدين في الاقتصاد الوطني والراغبين في العمل لا بد أن يشتغلوا، وأن حصلت بطالة فيها ظاهرة عابرة (وضوح انعدام البطالة في العلاقة بين أجور والمنظمين). واعتمد الكلاسيك في هذا تحليلهم لفكرة على أن حجم الإنتاج الكلي ثابت عند مستوى واحد.

**6) نظرية التوزيع:** اهتموا بالكشف عن القوانين التي تحكم توزيع الناتج الكلي (ليس التوزيع الشخصي) بين عناصر الانتاج المختلفة (العمل ورأس المال والطبيعة)، حتى اعتبر "ريكاردو" التوزيع هو المشكلة الأساسية على اعتبار أن التشغيل شامل وحجم الانتاج الكلي ثابت. ويمكن تلخيص آرائهم في التوزيع فيما يلي:

- **الريع "rent":** ريع كما عرفناها في السابق هو نظير ما يتحصل عليها ملاك الأراضي نظير سماح لغيرهم باستغلالها. أما عن كيفية تحديد الريع (الاضافة الجديدة) فقد دارسها "ريكاردو" فالريع هو الفرق بين أثمان المنتجات التي تحدد على أساس نفقاتها في الأراضي الأقل خصوبة. وأرجعه لعاملين تكاثر السكان والالتجاء إلى أرض أقل خصوبة.

- **الأجر:** اعتبروه سلعة كغيره من السلع، فالأجر اذا هو ثمن سلعة العمل ويتحدد على أساس كمية المواد الغذائية الضرورية لحفاظ حياة العامل. ويتحدد طبقا لنظرية القيمة (ساعات العمل) كما أنه لا يمكن أن يرتفع أو ينخفض لأنه يؤثر على عدد السكان (نظرية السكان).

- **الربح والفائدة:** لفهم الفرق بينهما كان لا بد من التمييز بين المنظم وهو الذي يشرف على المشروع ويتحمل مخاطره (الربح)، والرأسمالي الذي يقرض نقوده (الفائدة) و "Say" ميز بينهما<sup>(\*)</sup>. والفائدة تتحدد بارتفاع وانخفاض العرض والطلب على الادخار - اذا زاد عرض الادخار عن طلبه ينخفض سعر الفائدة والعكس بالعكس-.

**7) النقود:** النقود عندهم وسيط للمبادلة وأداة لقياس القيمة ولم يعطوا أهمية لوظيفتها الثالثة كمخزن للقيمة -أي هي تسهل المبادلات فقط-، ولم يتصور أنها تحدث ضرر بالاقتصاد. أما فيما يخص تقلبات المستوى العام للأسعار (قيمة النقود) فقد فسروها بنظرية الكمية؛ أي حدوث تقلبات في مستوى الأسعار في المدى القصير راجع لكمية النقود بالارتفاع والانخفاض.

**8) التجارة الخارجية:** نادوا بالحرية الاقتصادية على نطاق دولي على عكس التجاريون، فإتباع سياسة تجارية حرة يؤدي بكل بلد إلى التخصص في انتاج السلع التي يتمتع فيها بميزة نسبية في مواجهة الدول الأخرى. (الكتاب الانجليز خدموا بلدهم الصناعي لأن باقي البلدان زراعية).

### ثانيا) السياسة الاقتصادية

نادوا بالحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وسياسة تتخلص في العبارة المذكورة سابقا عند الطبيعيين "دعه يعمل دعه يمر"، أي أن تدخل الدولة حدده في صياغة الأمن، إلزام الجميع باحترام القانون، حماية الملكية الخاصة، والقيام بالمشروعات التي لا يستطيع الأفراد القيام بها.

### ثالثا) تقييم المدرسة الكلاسيكية

حينما نتطرق للتقييم نظام أو مدرسة، أي أننا نذكر المزايا (إيجابيات) والعيوب (الانتقادات).

(\*) كلاسيك الأوائل منهم "ريكاردو" لم يميزوا بين المنظم والرأسمالي المقرض.

**1) المزايا: من بين هذه المزايا نجد:**

- دفعت بالفكر الاقتصادي يجعله علم اقتصاد مستقل وأصبح يدرس في الجامعات.
- لهم الفضل في ظهور أساتذة مختصين في علم الاقتصاد.
- وأرجع البعض أن علم الاقتصاد مجرد تكملة للفكر الكلاسيكي.

**2) العيوب: تعرضت للعديد من الانتقادات من جميع النواحي، وفي الآتي نورد ثلاث اتجاهات للنقد:**

**(1-2) من حيث طريقة البحث:** نقدم فيها كتاب المدرسة التاريخية الألمانية بزعماء "روشر"، حيث كانوا يرو أن القوانين الاقتصادية ليست مطلقة أو عامة في تطبيقها على الاقتصاد في أي دولة أو زمان بل هي قوانين خاصة تخضع لها الدول بحسب ظروفها وبحسب المراحل.

**(2-2) من حيث التحليل الاقتصادي:** يمكن تلخيصها أهمها فيما يلي:

- **نظرية القيمة:** انتقدت من خلال أن العمل ليس العنصر الانتاجي الوحيد لأي سلعة فهناك الطبيعة ورأس المال، كما أنها أهملت جانب الشخصي الذي يدخل في تحديد قيمة السلعة والمتمثل في المنفعة.
- **التوزيع:** انتقدت نظرية التوزيع بشكل واسع، حيث يتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى النظر للتوزيع على أنه يتحدد طبقا "نظرية الحدية" -سنتطرق لها فيما بعد- التي تقتضي أن ما يحصل عليه كل عنصر من عناصر الانتاج انما يتحدد على أساس الانتاجية الحدية لهذا العنصر، فالأجر يتحدد على أساس الانتاجية الحدية للعمال، وسعر الفائدة يتحدد على أساس الانتاجية الحدية لرأس المال أو على أساس المنفعة الحدية لحيازة النقود.
- **النقود والتجارة الخارجية:** انتقد الكلاسيك من طرف "كينز" باعتقادهم بأن النقود ليس لها تأثير في الاقتصاد وأن وظيفتها كمخزن للقيمة لا تقل أهمية عنها كوسيط للمبادلة التي اهتموا بها الكلاسيك، حيث بين "كينز" أن النقود من الممكن أن تحدث بطالة. أما فيما يخص التجارة الخارجية افترض الكلاسيك عدم حدوث تغيير في الميزة النسبية، ولكن لوحظ أن هناك دول فقدت هذه الميزة نتيجة تغير ظروف الانتاج.
- **التشغيل:** أهم وأخطر نقد وجه للكلاسيك كان بخصوص نظرية التشغيل، فقد بين "كينز" أن انخفاض الأجر له احتمال كبير في زيادة البطالة لا القضاء عليها كما اعتقد الكلاسيك، كما أن بين أن التشغيل لا يكون دائما شامل لكل العمال بل قد يبقى مستوى التشغيل أقل من المستوى الشامل.
- (ج) من ناحية السياسة الاقتصادية: انتقدت السياسة الاقتصادية الحرة التي نادى بها الكلاسيك، وجاء هذا النقد في عمومهم أن الحرية لا يجب أن تكون مطلقة، ومن أهم نواحي النقد الموجه كانت كما يلي:
  - أدت لتكوين احتكارات ضخمة قضت على المشروعات المنافسة.
  - راعت الازمات التي أخذت تمر على النظام الرأسمالي منذ بداية القرن التاسع عشر.

- أدت الحرية الاقتصادية لسوء توزيع الدخل والثروة، مما يتلاءم والعدالة الاجتماعية، هذا التوزيع الغير العادل يؤدي لخلل داخل الاقتصاد وحدوث أزمات وبطالة.
- سياسة الحرية التجارية المطلقة كانت تتلاءم وحالة إنجلترا كبلد صناعي في القرن التاسع عشر دون مراعاة باقي الدول، وهو ما رفضه الكتاب الألمان (سبب تور ألماني صناعيا هو صناعتهم المحلية من الاغراق بفرض رسوم جمركية).

## المحور السابع: الفكر الاقتصادي الماركسي (المدارس الاشتراكية)

المعنى العلمي للاشتراكية "Socialism" هي أنها النظام الذي يتميز بتملك الدولة (أي ملكية الجماعية) للأموال، وخاصة أموال الانتاج كالأراضي والآلات والمصانع.

هناك اشتراكية خيالية واشتلاكية علمية هذه الأخيرة جاء بها "كارل ماركس" وهي تقوم على تحليل علمي بخلاف الاشتراكية الخيالية. وخلاصة ما جاء به "كارل ماركس" في تحليله العلمي أن النظام الرأسمالي لا بد أن ينتهي به الأمر للفناء، لأن منطق هذا النظام نفسه يؤدي إلى وجود قوى وعوامل متناقضة تعمل داخله، هذا التناقض يؤدي للقضاء عليه وقيام الاشتراكية.

### أولاً التحليل الاقتصادي

الجانب الاقتصادي في تحليل "ماركس" يصب كله على تبيان كيف تؤدي القوى الاقتصادية الكامنة في النظام الرأسمالي إلى القضاء عليه، ولذلك أبحاثه تعتبر دراسة لسير التطور الرأسمالية.

**1) قيمة العمل وفائض القيمة:** عند "ماركس" القيمة أي سلعة تتحدد بعدد ساعات العمل التي بذلت في صنعها. فأساس القيمة ومصدرها إذن هو العمل.

أما ناحية فائض القيمة فقد بين "ماركس" أن الرأسماليين لم كانت قيمة السلعة تتحدد بساعات العمل المبذولة لأجلها وأن الرأسماليين يحققون فائض القيمة من خلال استغلال العمال بتشغيلهم ساعات اضافية وفائض القيمة يتحدد بمقدار تلك الساعات الاضافية الزائدة عن الحجم الساعي العادي المدفوع للعامل طبقاً لنظرية القيمة؛ أي يدفعون لهم مقدار الحجم الساعي اليومي العادي ويحتفظون بالفرق بين حجم الساعي العادي والإضافي ويعبر الفرق هذا مصدر ربحهم.

**2) تراكم رؤوس الأموال:** تتشكل من خلال أن الرأسماليين يوزعون الجزء الأكبر من أرباحهم من أجل إقامة رؤوس أموال منتجة من آلات ومصانع وغيرها، يفسر "ماركس" ذلك بإشباع ميل الرأسمالي وكذا بقائه في السوق من خلال المنافسة ولا يكون ذلك إلا من خلال زيادة الاستثمارات التي تؤدي لزيادة الانتاج مما ينعكس على ثمن السلعة الذي يقل لأن انتاجية عماله زادت باستخدام الآلات، وهذا ما سمى "ماركس" بقانون تراكم رؤوس الأموال.

**3) تركيز رؤوس الأموال:** أي تركز رؤوس الأموال في أيدي فئة قليلة من كبار الرأسماليين، من خلال أن المشروعات الكبيرة تبيع منتجاتها بأثمان أرخص مما تبيعه المشروعات الصغيرة وبتالي القضاء على هذه المشروعات الصغيرة لانعدام تنافسيتها، ويتحول صغار الرأسماليين لعمال لدى كبار الرأسماليين. وقد تنعدم المنافسة حتى باتفاق بين كبار الرأسماليين للقضاء على مشروعات الصغرى للتحكم في السوق.

## ثانيا) الجيش الاحتياطي الصناعي

المقصود بهم العمال، حيث نشاء هؤلاء العمال من خلال احلال الآلات محل الأيدي العاملة، وهذا المصطلح جاء به "ماركس"، وبين كذلك أن الرأسماليين استغلوا وجود هؤلاء المتعطلين بضغط على العمال بعدم المطالبة بزيادة أجورهم، لأن هذا يجعل الرأسمالي يستغني عنهم ويغطي النقص من الجيش الاحتياطي الصناعي كما اصطلح عليه "ماركس".

## ثالثا) نقد الاشتراكية الماركسية

ما يمكن ملاحظته أن النظرية الماركسية تقدم نظاما فكريا متكاملا، تفسر التطور الاجتماعي في كافة نواحيه دون أن يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي البحث. هناك عدة انتقادات وجهت للنظرية الاشتراكية منها:

1- نظرية قيمة العمل أخطر انتقد وجه إلى "ماركس"، لأنها تهدم معها نظرية فائض القيمة وفكرة استغلال العمال، فالعمل ليس وحده المحدد للقيمة فهناك الطبيعة ورأس المال. (لم يستطيعوا الماركسيون الدفاع عن نظرية القيمة).

2- يقر "ماركس" أنت الأجور في النظام الرأسمالي تتحدد عن المستوى اللازم لحصول العمال على الضروريات المعيشة، واتجاه الاجور مع مرور الوقت يتجه نحو الانخفاض، والواقع الحديث أثبت عكس ذلك فالأجور في ارتفاع وتفسير ذلك أن ارتفاع انتاجية العمال نتيجة استخدام الآلات، فالأجر في النظرية الحديثة يتحدد على أساس انتاجية العمل والتي زادت على اثر تراكم رؤوس الأموال.

3- كتب "ماركس" نظريته حين كانت الرأسمالية تتبع سياسة الحرية المطلقة، ولكن الآن تتدخل الدولة لمعالجة المساوئ التي راهن عليها "ماركس" في القضاء على الرأسمالية، ومن امثلة ذلك الدولة أصبحت تحدد ساعات العمل، حددت الحد الأدنى للأجور الذي لا يمكن التنازل عنه، وكذلك التدخل في محاربة البطالة.

4- قانون تركيز رأس المال الدولة حديثا تتدخل لمنع تركزه في فئة معينة من خلال فرض أنوا المختلفة من الضرائب، وغير ذلك من الاجراءات التي تحول دون تركيز رؤوس الأموال.

5- يلاحظ طبقاً لنظرية "ماركس" لا يصل التطور الاشتراكي إلا بعد أن يكون الاقتصاد قد مر بمرحلة النظام الرأسمالي -أي بعد أن يتخبط الاقتصاد في متناقضات ويزول وتحل محله الاشتراكية-، الحقيقة التي نعيشها غير ذلك فالاشتراكية التي تحققت لحد الآن لم تكن في البلاد الرأسمالية على الرغم من تزعزع عديد اقتصاديات هذا النظام الاخير (انجلترا، فرنسا..). بل ما نراه هناك دولتين اشتراكيتين روسيا والصين ظهرت فيهما الاشتراكية بعيدة عن التطور الذي يمر أولا بالرأسمالية.

هذه باختصار الانتقادات التي يمكن توجيهها للنظرية الماركسية، ولكن هذه الانتقادات لا تنفي على الاطلاق حقيقتين هامتين، يجب أن تكونا حاضرتين في الأذهان:

**الحقيقة الأولى:** ليس معنى الانتقادات أن النظام الرأسمالي ليس له مساوئ (التوزيع غير متساوي لثروة، الدخل، البطالة، الاحتكارات..). فهذه العيوب قائمة دون شك ولكن تحليل "ماركس" لهما غير مقبول ولذلك ينبغي علاج عيوب الرأسمالية.

**الحقيقة الثانية:** أثرت نظرية "ماركس" تأثيرا كبيرا على الفكر والسياسة في العصر الحديث، كما أنه دفع حكومات البلدان الرأسمالية إلى التدخل لمعالجة مساوئ الموجودة في النظام الرأسمالي، فبلا شك أنه لو لم يوجد التيار الماركسي لما كان هذا التدخل ليحدث على نطاق واسع والذي تحقق منذ 1929.

## المحور الثامن: الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي

### أولاً) المدرسة الحدية والتحليل الاقتصادي على المستوى الجزئي

الحديون هم تيار فكري ظهر منذ عام 1870 واستمر إلى غاية ظهور الفكر الكينزي وإلى الآن، قام هذا التيار على مبادئ أساسية تتعلق بشكل رئيسي بالنسبية بين سعر السلع والخدمات، وبين منفعتها الحدية. شكل الحديون ثروة فعلية في مجال التحليل الاقتصادي خاصة على المستوى الجزئي، عكس المدرسة الكلاسيكية وأفكار "آدم سميث" و "دافيد ريكاردو" التي حللت الظواهر الاقتصادية بشكل عام. كما يمكن القول أن التيار الحدي يعبر عن أهم الاكتشافات الجماعية المهمة في تاريخ الفكر الاقتصادي وفي تاريخ علم الاقتصاد كذلك، وقد ظهرت الأفكار الاقتصادية والتي عرفت بالأفكار الاقتصادية الحدية في وقت واحد في إنجلترا والنمسا وسويسرا، وعلى يد ثلاثة من الكتاب وبشكل مستقل الواحد عن الآخر وهو "William Stanley Jevons" (1835 إلى 1882) و "Carl Menger" (1821 إلى 1840) و "Léon Walras" (1834 إلى 1910).

إن من الصعب التطرق إلى هذا التيار الفكري والذي يمثل هؤلاء الكتاب على أنه يشكل مدرسة فكرية متكاملة كالمدرسة الكلاسيكية أو المدرسة الماركسية، ذلك لأنهم لم يخرجوا في كثير من المسائل والمشكلات الاقتصادية عن النتائج التي كانت معروفة قبلهم، ولكن ما يلاحظ عليهم أنهم جاءوا بطريقة جديدة في التحليل الاقتصادي استخدمت لدراسة المشكلات الاقتصادية المختلفة، والتي لا زالت تستخدم حتى يومنا هذا. وقد اعتمدت هذه المجموعة في تحليلها على فكرة المنفعة الحدية "Marginal Utility"، أي منفعة الوحدة الأخيرة، ولهذا أطلق البعض عليها المدرسة الحدية "Marginalist School"، كما أطلق عليها المدرسة الرياضية لأن "Walras" و "Jevons" طبقا طريقة رياضية في البحث.

إن أفكار المدرسة الحدية جاءت نتيجة لعدة عوامل من بينها:

- قصر التحليل الاقتصادي لدى الكلاسيك.
  - عدم اعطاء الكلاسيك نظرة دقيقة حول آلية التوزيع على المستوى الجزئي ولا عن جهاز السعر الذي يسود في السوق على المستويين المتوسط والطويل.
  - قصر التحليل الاقتصادي للكلاسيك والخاص بمفهوم القيمة والمنفعة.
- إن محتوى التحليل الاقتصادي لرواد الاتجاه الحدي في الفكر الاقتصادي أنه يتركز حول ما هية العوامل التي تحدد قيمة الأشياء أي نظرية القيمة، وقد أجابوا على هذا السؤال بأن قيمة كل سلعة تتوقف على منفعتها الحدية.

تتلخص النظرية الحدية في فكرتين رئيسيتين هما:

1) الحاجات المختلفة قابلة للإشباع.

(2) تتحدد قيمة أي سلعة بالنسبة للشخص، وبالمنفعة التي يحصل عليها من الوحدة الأخيرة. مما سبق يتضح أن النظرية الحدية تدخل في تفسيرها للقيمة فكرتين أساسيتين وهما: الأولى فكرة الإشباع، والثانية فكرة ندرة السلع القابلة للإشباع، ومن اندماج الفكرتين يتم الخروج بفكرة المنفعة الحدية التي تحدد قيمة السلعة بالنسبة لكل شخص.

### ثانياً التحليل النظري

**1 القيمة:** في كل مراحل تطور الفكر الاقتصادي كان البحث عن مفهوم القيمة والعوامل المحددة لها من أهم الاشكاليات الكبرى التي تعترض الفكر البشري في مجال التحليل الاقتصادي. وعليه كان يثار سؤال رئيس ما هي العوامل التي تحدد قيمة الأشياء ؟

اجابة مفكرو هذه المدرسة على أن قيمة كل سلعة إنما تتوقف على منفعتها الحدية. ويقصد بالمنفعة ما يقوم به مال من الأموال في اشباع حاجات بسبب ما يوجد به من صفات، ويقصد بالحدية ما يتصل بالوحدة الأخيرة؛ فقيمة أي سلعة إنما تتوقف على منفعتها الحدية. لتوضيح هذه الفكرة يستحسن تباين ما يلي:

أ) تقرر النظرية أن الحاجات المختلفة قابلة للإشباع، وأن الحاجة قبل أن يبدأ في إشباعها تكون ملحة الحاحاً كبيراً، ثم كلما زدنا من عدد وحدات السلعة التي نستخدمها في اشباع الحاجة قل تدريجياً الحاح تلك الحاجة، وكلما تناقص زاد تدريجياً مقدار المنفعة التي نحصل عليها من كل وحدة من وحدات السلعة، ويعرف هذا القانون باسم قانون تناقص المنفعة الحدية.

ب) يتضح مما سبق أن هناك صلة بين درجة الإشباع التي تحصل عليها وندرة الأموال الاقتصادية؛ فإذا كان عدد وحدات السلعة التي نستخدمها للإشباع ضئيلاً، لم تنزل المنفعة الحدية إلى مستوى منخفض، بل تظل مرتفعة، وعلى العكس إذا لم تكن السلعة نادرة وكان عدد الوحدات التي نستخدمها لإشباعنا منها كبير، فإن المنفعة الحدية لهذه السلعة تنزل إلى مستوى منخفض، وهذا تطبيق بسيط لقانون تناقص المنفعة الحدية.

ج) تتحدد قيمة أي سلعة، بالنسبة لكل شخص بالمنفعة التي يحصل عليها من الوحدة الأخيرة، ولكن قد يؤدي هذا إلى الاعتراض الآتي: إن الوحدات الأولى من السلعة تعطى منفعة مرتفعة عن منفعة الوحدة الأخيرة، فكيف تتحدد قيمة كل الوحدات على أساس منفعة الوحدة الأخيرة ؟ ولتوضيح ذلك يجب الإشارة إلى أن أ، صار المدرسة الحدية يأخذون بقانون آخر هو "قانون الإحلال" ومن مقتضى هذا القانون أن الوحدات المتجانسة من السلعة والتي تكون لها نفس الخصائص، والتي يمكن أن يحل بعضها محل البعض الآخر تكون لها نفس القيمة. لذلك يكون لكل وحدة من هذه الوحدات نفس القيمة التي تتحدد على أساس منفعة الوحدة الأخيرة.

**2 التوزيع:** تطرق أنصار النظرية الحدية من تطبيقها على القيمة إلى تطبيقها على ظاهرة التوزيع، فبينوا أن المكافأة التي يحصل عليها كل عنصر من عناصر الانتاج إنما تتوقف على الإنتاجية الحدية لهذا العنصر. ويقصد بالإنتاجية الحدية تلك التي تحصل عليها بإضافة وحدة أخيرة من وحدات هذا العنصر؛ فأجر العمال يتحدد طبقاً

للإنتاجية الحدية للعمل، أي بإنتاجية آخر عامل تحصل اضافته للإنتاج، كذلك يتحدد سعر الفائدة في رأيهم على أساس الانتاجية التي تعود على المنظم من استخدامه لوحدة أخيرة من رأس المال.

**3) الاستهلاك والادخار:** طبق أنصار النظرية تحليلهم على ظاهري الاستهلاك والادخار فيبينوا أن كل مستهلك يتجه إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات الموجودة لديه وبما عنده من دخل، وهو بذلك ينظر إلى حاجاته هذه للحاضر والمستقبل، ولذلك فهو يوزع دخله الحاضر بين الاستهلاك والادخار، لأن الادخار هو تخصيص الدخل الحاضر لحاجات مستقبلية. أما ما ينفقه الفرد على الاستهلاك من أجل الحصول على أكبر اشباع ممكن، فإنه يوزع بين أبواب الاستهلاك المختلفة بحيث يحصل من هذا التوزيع على أكبر منفعة ممكنة، ولا يكون ذلك إلا إذا تساوت المنافع الحدية التي يحصل عليها المستهلك من انفاقه على هذه الأبواب المختلفة.

### ثالثا) السياسة الاقتصادية

يلخص أنصار المدرسة الحدية أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى تحقيق أكبر نفع أو اشباع ممكن، لأن كل فرد يكون أدري بمدى ضرورة حاجاته، فيوزع دخله عليها بالطريقة التي تكفل أكبر اشباع لها. لذلك نادوا بعدم تدخل الدولة، إلا في بعض المسائل الاستثنائية التي كانت معروفة من قبل لدى كتاب الكلاسيك.

### رابعا) المذهب الاقتصادي

يفترض التحليل الاقتصادي الذي قام به أنصار النظرية الحدية وجود مجتمع رأسمالي، لأن هذا التحليل يقوم على افتراض الملكية الخاصة والمنافسة الكاملة وقيام الأفراد بالنشاط الاقتصادي.

### خامسا) تطور المدرسة الحدية

لم تقف المدرسة عند الكتاب الذين وضعوا أسسها، ولكنها حصلت على أنصار جدد، ففي إنجلترا تابع "ألفر د مارشال" ما بدأه "ستانلي جيفونز"، وتبعهما أيضا "بيجو"، وفي سويسرا خلف "فالدامس" في تطبيق النظرية الحدية عالم اقتصادي واجتماعي كبير هو "Pato"، أما في النمسا فقد اتبع المدرسة الحدية مفكرون كان لهم شأن كبير في تاريخ الفكر الاقتصادي، ومن بينهم "بوهم بافرك" (Bohem Bawerk) الذي ألف كتابا عن نظرية رأس المال وعن سعر الفائدة كان له أثرا هاما على الفكر الاقتصادي من بعد، ومنهم "فون فيزر" (Wieser) و"جوزيف شمبير" (Schumpeter)، "فون هايك" (V. Hayek)، "فون مايزس" (Mises)، "هابرلر" (Haberles) ويتكون من هؤلاء جميعا ما يعرف بإسم "المدرسة النمساوية"، وفي فرنسا تبع المدرسة "أفتاليون" (Aftalion) و"كورتان" (Courtin).

### سادسا) نقد المدرسة الحدية

استمر تأثير المدرسة الحدية إلى يومنا هذا، فما زالت طريقتها في البحث هي التي يطبقها الاقتصاديون، وإن كانوا يحاولون إكمال ما بها من نقص، ولكن أخذ عليها بصفة عامة ما يلي:

- 1) اقترحت المدرسة الحدية أنه يمكن استخلاص القوانين الاقتصادية بالنظر إلى "الرجل الاقتصادي" (Economic Man) الذي يسعى لتحقيق أكبر نفع (دوافع اقتصادي بحت)، غير أن بعض الاقتصاديين بينوا أن الإنسان لا يوجد بمعزل عن بيئته، وأن هذا الرجل الاقتصادي المجرد لا وجود له في الواقع، فكل شخص له عوامل أخرى تؤثر فيه كالعامل الاجتماعي والعامل النفسي، ومن هنا ظهرت "مدرسة المنظمات الأمريكية" التي تزعمها "Veblen" لبحث تأثير النظم المختلفة في السلوك الاقتصادي.
- 2) أخذ على المدرسة دفاعها عن الحرية الاقتصادية، والنقد الموجه لهم كان من طرف الاشتراكيون النقابيون، وبعض الكتاب المسيحيين، لأنها بمناداتها بالحرية الاقتصادية، تحمل الطبقات الفقيرة، وتترك المجتمع الرأسمالي يركز ظاهرة البطالة والفقر والجوع.
- 3) إن أخطر نقد موجه للمدرسة الحدية هو أنها أقامت تحليلها على الوحدات الاقتصادية الصغيرة "Microeconomic Units" وأهملت الوحدات الكلية مثل الدخل الوطني، الاستهلاك الوطني، الادخار الوطني... إلخ. إن هذا التفكير خاطئ كما بينه الاقتصادي "Keynes" فيما بعد، ذلك لأن الأحجام الكلية قد لا يمكن الحصول عليها من مجرد إضافة الأحجام الجزئية، وأبرز مثال على ذلك حالة الادخار، فعندما يعمل الأفراد على زيادة مدخراتهم فإن حجم الادخار لهؤلاء يزداد ولكن قد يؤدي ذلك إلى زيادة الإدخار الكلي في الاقتصاد، لأن زيادة الادخار لدى هؤلاء يعني نقص الطلب على السلع لديهم مما يؤدي إلى انخفاض دخول المنظمين وانخفاض ادخاراتهم، وقد يكون نقص ادخار المنظمين أكبر من زيادة ادخار الأفراد المشار إليهم وبذلك ينقص حجم الادخار الكلي عما كان عليه سابقا.

## المحور التاسع: الركود الرأسمالي ونظرية كينز

عرفت الرأسمالية الصناعية منذ أن أخذت في النمو الإزدهار أزمات متتالية كان النشاط الاقتصادي يتحول عندها من الزيادة والارتفاع إلى الهبوط والركود، وبدأت هذه الأزمات منذ بداية القرن 19م. إن الكلاسيك اعتبروا هذه الأزمات والركود وما يصاحبها من بطالة سرعان ما تزول وهي اختلالات عابرة نتيجة عوامل مؤقتة.

فالتشغيل طبقاً لنظرية الكلاسيكية لا يبلغ مستوى التوازن إلا عندما يصل للتشغيل الشامل (أي لا وجود للبطالة)، وذلك بترك الأجور تنخفض، مع عدم تدخل الحكومة ونقابات. ولكن لوحظ في إنجلترا وأمريكا في 1920 و 1932 على التوالي بقاء البطالة برغم من قبول الأجور المنخفضة. من هنا اتضح أن الكلاسيك مخطئون في تحليلهم للبطالة.

### أولاً) نظرية كينز "Keynes"

أهتم "كينز" بالبطالة اهتماماً كبيراً حيث نشر كتابه المشهور في سنة 1932 "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقد" تضمن نقداً شديداً لنظرية الكلاسيكية، وعرض فيه نظريته الجديدة في التشغيل. وفيما يلي نعرض وبإختصار بما جاء به "كينز" في كتابه:

**1) نقد النظرية الكلاسيكية:** النقد هنا كما ذكرنا سابقاً جاء في فكرة التشغيل الشامل لدى الكلاسيك، وبين أن هناك احتمالاً كبيراً لأن يؤدي انخفاض الأجر إلى زيادة البطالة لا القضاء عليها، ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها:

- الأجر هو المحرك الدورة الاقتصادية (زيادة الطلب، زيادة انتاج...);

- الأجر يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروعات.

خلص "كينز" أن مستوى الأجر ليس هو الذي يحدد مستوى التشغيل وليس هو الذي يحدد ما إذا كان هذا المستوى هو التشغيل الشامل أو المستوى الأقل.

وسؤال المطروح هنا: ما الذي يحدد مستوى التشغيل؟

**2) نظرية كينز في التشغيل:** نظريته في التشغيل تقوم على أن الذي يحدد عدد العمال الذين يشتغلون لإنتاج كمية السلع هو الطلب الكلي الفعلي، فعلى قدر الطلب الكلي على السلع ينتج المنتجون وعلى ما يريدون أن ينتجوا يشتغلون العدد المناسب من العمال.

ويتكون الطلب الكلي من طلب على سلع الاستهلاك وطلب على سلع الاستثمار.

**1-2) طلب على سلع الاستهلاك:** يتوقف على عاملين هما الدخل وبعض العوامل النفسية (ميل الاستهلاك) التي تدفع الأفراد على زيادة الإنفاق أو تقليل منه؛ وفكرة المهمة في "نظرية كينز" هو أنه كلما زاد دخل البلد زاد إدخاره، ولكن هناك ملاحظة أن الادخار يقلل من الطلب على السلع الذي يؤدي لإنخفاض الانتاج وبدوره

يخفض حجم التشغيل أي حدوث بطالة، ولكن لتخلص من هذا هناك عامل آخر جاء ليعوض هذا النقص وهو الاستثمار، وهو ما سنراه بعد هذا.

**2-2) طلب على سلع الاستثمار:** يتكون من من الطلب على الآلات وغيرها من السلع التي تستخدم في الانتاج، إن الذي يطلب سلع الاستثمار هم المنظّمون (المنتجين)، ولكي يطلب المنظّم هذه السلع الاستثمارية (آلة مثلا) يجب أن يتحصل على ربح صافي خلال مدة حياتها وذلك بعد خصم جميع تكاليفها وخصم ثمن المواد الأولية وأجور العمال وكافة النفقات الأخرى التي تستدعي إدارة الآلة للإنتاج فيما عدا سعر الفائدة. ولتعبير عن هذه الفكرة استعمل "كينز" مصطلحات فنية، فيقول إن المنظّم لا يطلب وحدة اضافية من السلع الاستثمارية إلا إذا كانت "الكفاية الحدية" لهذه الآلة أكبر من سعر الفائدة الذي يدفع لاقتراض وشراء الآلة.

الكفاية الحدية = الربح المتوقع/ثمن الآلة

**مثال:** إذا كان الربح المتوقع = 100 دج بعد خصم جميع تكاليف ما عدا سعر الفائدة ، و ثمن الآلة = 1000 دج ، وسعر الفائدة = 4%.

**الكفاية الحدية**  $= 1000/100 = 10\%$  وهي أكبر من 4 % إذاً من مصلحة المنظّم إقامة الاستثمار لأنه سيتحصل على: **ربح صافي**  $= 10\% - 4\% = 6\%$ .

بين "كينز" أهمية الكفاية الحدية التي تحدد الاستثمار والذي بدوره كما ذكرنا يحدد مقدار التشغيل في حالة ازدياد الادخار. من هنا كان لازم على "كينز" الوقوف لتحليل العوامل التي تحدد الكفاية الحدية لرأس المال والتي أرجعها لنوعين من عوامل:

عوامل موضوعية أكيدة: تتمثل في مقدار الآلات والاستثمارات المشابهة الموجودة فعلا في الاقتصاد قبل إقامة أو شراء هذه الآلة، فإذا كان مقدار هذه الآلة كبيرا معنى ذلك أن السلع التي تنجها تلك الآلات سيكون كثير العرض ومن ثم تنخفض ثمن السلع التي تخفض الربح وبدورها تخفض من الكفاية الحدية وعكس بالعكس.

عوامل نفسية متوقعة: هو ما يتوقع المنظّمون حدوثه (أثمان المواد أولية، الاجور..). خلال عمر الآلة كلها بين التفاضل والتشائم، فإذا كان هناك تفاؤل أي التوقع بزيادة الربح فهو يؤثر على الاستثمار وكفاية الحدية بالارتفاع والعكس بالعكس في حالة التشائم.

أما التساؤل الآخر المطروح: **كيف يتحدد مستوى التشغيل ؟ وهل يجب أن يكون المستوى المتحقق هو المستوى التشغيل الشامل دائما كما كان يعتقد الكلاسيك ؟**

الاستثمار هو المحرك التشغيل ويتوقف مستوى التشغيل على مستوى الطلب الكلي الفعلي على السلع:  
- إذا كان الطلب الكلي الفعلي من الكمية المنتجة أكبر الكمية المنتجة، تزداد أرباح المنتجين ويزيد الانتاج والتشغيل.

- إذا كان الطلب الكلي الفعلي أقل من كمية الانتاج ينقص المنتجون الانتاج ومعه التشغيل إلى الحد الذي تتساوى فيه كميات الانتاج مع قدر الطلب الكلي الفعلي.

نلاحظ من السابق هناك فكرة أخرى ذات أهمية تحدد الشرط الذي يعين تحديد مستوى التشغيل، ومفادها أن الانتاج والتشغيل يتحدد عند تساوي كل من حجم طلب الاستثمار مع الادخار<sup>(\*)</sup> الذي تحققه الجماعة كلها  $(I=S)$ .

- الاستثمار (I) أكبر من الادخار (S) يؤدي لزيادة الانتاج والتشغيل.

- الاستثمار (I) أقل من الادخار (S) يؤدي لتراجع الانتاج والتشغيل ويتجهان نحو الانكماش.

ويقر "كينز" أنه ليس من الضروري أن يكون المستوي الذي يتحدد عنده التشغيل هو مستوى التشغيل الشامل، لأن لتحقيق ذلك كما ذكرنا سابقا يجب أن:  $I=S$ ، فعند تحقيق هذا الشرط يعني أن كل الذي ينتج عند التشغيل الشامل يصرف في السوق، لأن ما يبقى بدون تصريف بسبب الادخار ويصرف هذا الأخير في شكل استثمارات وبذلك يستمر الانتاج عند مستوى التشغيل الشامل.

**فهل هناك ما يضمن تحقيق هذا الشرط  $(I=S)$  في اقتصاديات الدول ؟ أجب "كينز" بالنفي.**

- الدول المتقدمة لها مشكلة الطلب الكلي (أي انخفاضه)، فغالبا ما يكون طلب على استثمار في الظروف العادية أقل من المستوى المطلوب (أي مساوي للادخار) نتيجة لحجم الاستثمارات والآلات الموجودة في هذه الدول الذي يؤدي لانخفاض الكفاية الحدية مقارنة بسعر الفائدة والذي يقلل من استثمارات ولا يساوي الادخار.

- الدول المتخلفة لها مشكلة الطلب والعرض الكلي.

**3) نظرية الركود الطويل المدى:** طبقها بعض أنصاره<sup>(\*\*)</sup> وخلاصة هذه النظرية أن البلدان الرأسمالية النامية (المتقدمة حالياً) كانت قبل منتصف القرن الماضي تميل لتحقيق التشغيل الشامل ولم تعاني من بطالة إلا لفترات قليلة، ويرجع ذلك لوجود فرص استثمارية كبيرة (تزايد عدد السكان + وجود مناطق لم يصلها التصنيع بعد)، أما بعد منتصف القرن الماضي وحاليا ضعفت الفرص الاستثمارية لانخفاض معدل تزايد السكان وانخفاض الطلب على استثمار لاستكمال التصنيع في مناطق البكر.

من هنا أصبح الدول الرأسمالية تعاني من عدم القدرة على تحقيق التشغيل الشامل.

<sup>(\*)</sup>: الادخار عنصر انكماش معناه بقاء جزء من السلع دون أن يطلب للاستهلاك.

<sup>(\*\*)</sup>: منهم الكاتب الأمريكي "A. Hansen" وكاتب الاسترالي "Higgins"

## ثانياً) مآل الرأسمالية والسياسة الاقتصادية التدخلية لكينز ومدرسته

أقر "كينز" أن البطالة موجودة وللحد منها لا بد أن يكون للدولة دور وتدخل، وهذا دون هدم النظام الرأسمالي؛ فزيادة المتعطلين تؤدي لتراكم البطالة وبدورها تؤدي لانخفاض الأجور مما يسبب حدوث مجاعات وأمراض، الأفراد لن يصبروا على هذا فتظهر ثورات وينهار النظام الرأسمالي ويحل محله النظام الاشتراكي، وهذا ما يخشى "كينز" حدوثه.

كانت مقترحات "كينز" زيادة الطلب على الاستهلاك والاستثمار.

### 1) زيادة الطلب الاستهلاك: ينصح "كينز" ومدرسته بما يلي:

**أولاً)** إعادة توزيع الدخل على الأفراد (إزالة تفاوت في دخول) لأنه ذهب بالقول لو أن هذه الفروق تم توزيعها على أقل الأفراد دخول فإن ذلك يؤدي لزيادة الاستهلاك، والحل هنا فرض ضريبة تصاعدية لإقتطاع جزء من دخول وثروة الأغنياء التي تذهب إلى الموازنة العامة للدولة وتنفق لصالح الفقراء.

**ثانياً)** تقوم الدولة بتقديم الخدمات الضرورية من مأكّل ومسكن وصحة مجاناً أو بأثمان إسمية أقل بكثير من نفقات انتاجها، على أن تتحمل الدولة ما يسببه ذلك من تكاليف.

### 2) زيادة الطلب على الاستثمار: ينصح الكينزيون بما يلي:

**أولاً)** تقوم الدولة نفسها عند حدوث بطالة بعمل مشروعات استثمارية توظف فيها جزءاً من العمال المعطلين.

**ثانياً)** تخفض الدولة من سعر الفائدة حتى تشجع المنظمين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة.

**ثالثاً)** تقضي الدولة على احتكار المخترعات الجديدة، حتى يكون لكل منظم بمجرد ظهوره اختراع جديد حق تطبيقه وإنشاء الاستثمارات الجديدة التي يأتي بها هذا الاختراع.

**رابعاً)** القضاء على الاحتكارات بصفة عامة حتى لا تستمر أسعار المنتجات مرتفعة ويكون الطلب على السلع الاستهلاكية ضئيلاً مما يقلل من إقامة الاستثمارات.

هذه بإختصار السياسة التدخلية التي رسمها الكينزيون لرفع الطلب الكلي الفعلي، حتى يزيد الانتاج والتشغيل، ويقضي على البطالة، وينقذ النظام الرأسمالي الذي تهدده خطر البطالة.

وما يجب التنبيه إليه أن تحليل "كينز" وسياسته إنما تنطبقان فقط على الاقتصاديات الرأسمالية النامية أما الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة فتثير مشكلات أخرى بداخله.

## المحور العاشر: الفكر الاقتصادي المعاصر (المدرسة النقدية والمدرسة الكلاسيكية الجديدة)

### أولاً) المدرسة النقدية

في أواخر عقد الستينات وخلال عقد السبعينات من القرن الماضي، ظهرت مشكلات وتحديات كبيرة تمثلت في تزايد معدلات البطالة والتضخم معاً، وهو ما عرف فيما بعد بظاهرة الركود التضخمي "Stagflation"، ولم تستطع النظرية الكينزية من تفسير هذه الظاهرة الجديدة ومعالجتها، وعندها ظهر تيار في الولايات المتحدة الأمريكية والمعروف بالمدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)، حيث كان الاقتصادي الأمريكي المشهور "ميلتون فريدمان" قد طور نظرية نقدية منذ الأربعينات، غير أن أفكاره لم تحظى بالقبول إلا بعد عدة عقود من السنين أي في السبعينات، وهذا راجع لنجاعة السياسات الكينزية في معالجة الاقتصاديات الأوروبية وحتى الاقتصاد الأمريكي من مسببات الأزمة وتحقيق نوع من الاستقرار النسبي والازدهار الجزئي للاقتصاد.

إن مبادئ المدرسة النقدية في عمومها، تتلاءم مع التقليد الواسع للكلاسيكية والكلاسيكية المحدث (Necolassicism)، بل ويمكن القول بأن وجهة نظر المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) ما هي إلا شكل آخر من الكلاسيكية المحدث، ويشار إليها بالكلاسيكية الجديدة (New Classicism)، ويؤكد النقديون على دور النقود في تحديد المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار، وتعارض هذه المدرسة الأفكار الكينزية حول ضرورة تدخل الدولة لتحقيق التشغيل الكامل والتوازن.

#### 1) المبادئ الرئيسية للمدرسة النقدية: تتمحور في النقاط الرئيسية الآتية:

**1-1) دور النقود:** يؤكد النقديون على دور النقود في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار، فالتغيرات في عرض النقد في نظريتهم لها آثار واسعة على الانفاق، من خلال كل من الاستثمار والاستهلاك. في حين أن الكينزيين افترضوا بأن السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي من خلال التغير الحاصل في سعر الفائدة، وبالتالي فهي تؤثر على الانفاق الاستثماري. فالزيادة في عرض النقد بالنسبة للنقديين تدفع منحني الطلب الكلي إلى الأعلى، من خلال الزيادة في الانفاق من قبل رجال الأعمال والعائلات، وبالتالي ترفع مستوى التوازن للناتج الحقيقي.

**1-2) رفض الكينزية:** إن الاقتصاد في نظر النقديين يحقق التوازن بشكل آلي، مع تقلبات بسيطة، وأن الكساد العميق ينتج عن سياسة نقدية غير ملائمة وليس عن تغيرات مستقلة في جانب الانفاق، فالتغيرات في عرض النقد تسبب تغيرات مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا يعمل من خلال أسعار الفائدة، كما أن السياسة المالية، في نظر النقديين، غير فعالة إلا إذا ترافقت مع تغيرات في عرض النقد، وحتى في هذه الحالة فإنها تكون غير فعالة في ظل وجود التوقعات الرشيدة.

**1-3) سلوك أمثلي:** يؤكد اقتصاديو المدرسة النقدية على المبدأ الكلاسيكي المحدث بأن الناس يحاولون تعظيم رفاهيتهم، وأن الوحدة الاقتصادية الأساسية هي الفرد، ويتجمع الأفراد لتحقيق منافع من التخصص والتبادل،

والناس يتخذون خيارات عقلانية، وأن المستهلكين والعمال والمنشآت يستجيبون للمحفزات المالية الإيجابية منها والسلبية.

**1-4) الأسعار والأجور مقارنة لمثيلاتها التنافسية:** إن الأسعار والأجور الفعلية تميل بشكل عام، وتكون مقاربة لمثيلاتها التنافسية في الأمد الطويل، وتعكس تكاليف الفرصة للمجتمع في الجانب الحدي، والمنافسة في النهاية تولد منتجات جديدة وتكنولوجيا من شأنها أن تحطم الاحتكارات.

**1-5) حكومة محدودة:** إن الحكومة في نظر النقديين بطبيعتها غير كفوءة كوكيل لتحقيق الأهداف التي يمكن أن تتحقق من خلال التبادل فيما بين الأفراد. فالمسؤولون الحكوميون لهم أهدافهم الخاصة بهم التي يسعون لتعظيمها، ولذلك يحولون حصة من الموارد في اتجاهات لا تخدم دافعي الضرائب.

**2) السياسات الملائمة لدى النقديين:** إن النقديين لا يعتقدون بأن الاقتصاد يخضع إلى حالة عدم التوازن (Disequilibrium)، والذي يتعين أن يتعادل بواسطة التدخل الحكومي، بل إن معظمهم يعتقدون بأن الاقتصاد يميل نحو التوازن عند مستوى الناتج الحقيقي الكامن (Potential Real Income)، ويعتقد النقديون أيضاً بأن التغيرات في السياسة النقدية أو في السياسة المالية لها تأثير قصير الأمد فقط على الناتج الحقيقي، وفي الأمد الطويل فإنهم يتوقعون بأن الناتج الحقيقي يكون في مستوى يتوافق ويتسق مع معدل الطبيعي للبطالة. ونتيجة لذلك فإن التأثير طويل الأمد للتغير في عرض النقد ينعكس بشكل كامل في التغير في مستوى الأسعار، وأن المحاولات لاستغلال التأثير قصير الأمد للسياسة النقدية التوسعية ينتج عنها تضخم لولبي، حيث تحصل زيادة مؤقتة في الناتج المحلي الإجمالي وبعدها ينخفض ويرجع إلى مستوى الناتج الكامن، بينما ترتفع الأسعار.

ولهذا يعتقد النقديون بأن السياسة الحكومية تؤدي إلى تفاقم آثار الدورة التجارية وخاصة بالنسبة لآثار السياسة النقدية. وهو ما جعلهم يفضلون السياسة النقدية غير النشطة، لأنهم يعتقدون بأن محاولات الحكومة لتحسن وضع الاقتصاد من خلال استخدام السياسات النقدية والسياسات المالية لتحقيق معدل تضخم منخفض ومعدل بطالة منخفض، غالباً ما يجعل الأمور أكثر سوءاً.

يمكن تلخيص أبرز النقاط لدى المدرسة النقدية بخصوص السياسات فيما يلي:

1) يؤكد النقديون على الدور الذي تلعبه التغيرات في عرض النقد في تحديد الناتج الحقيقي التوازني ومستوى الأسعار.

2) لا يعتقد النقديون بأن الاقتصاد يخضع إلى حالة عدم التوازن في سوق العمل وسوق السلع، أو أن الحكومة يجب أن تلعب دوراً فعالاً في الاقتصاد.

3) إن تأثير السياسة الاقتصادية يعمل بفاصل زمني طويل ومتغير، فإن محاولات من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد تجعل الأمور أسوأ.

4) يعتقد النقديون بأن القواعد الرسمية يجب أن تحكم عملية صنع السياسات الاقتصادية.

3) تقييم سياسة النقديين: يمكن اجمالها في بعض النقاط الآتية:

- 1) حاول المدافعون عن أفكار هذه المدرسة اقناع الناس والمسؤولين وكذلك المنتجين بأن نظام سوق التنافسي ينتج عنه قدر من الحرية الاقتصادية في الشؤون الاقتصادية، وبالتالي يتحقق قدر كبير من الرفاهية، حيث استفادت الشركات من قبول هذه الأفكار، حيث أكدت هذه المدرسة أن الضرائب يجب أن تستخدم لتوفير العوائد للدولة وليس لإعادة توزيع الدخل.
- 2) رغم أن المدرسة النقدية تحاجم كلا من العلاقات الأساسية في تحليلات الدخل الإنفاق الكينزية وكذلك الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات المطلوبة، إلا أنها تقبل الإطار الأساسي للتحليلات المذكورة، بما فيها الدور الذي يلعبه الطلب الكلي في تحديد الانتاج والتشغيل ومستوى الأسعار على المدى القصير.
- 3) إن النقد الموجه لأفكار المدرسة النقدية، تجسد في أن النتائج قصيرة الأجل لتجربة الإدارة (الرئيس Reagan) في الولايات المتحدة مع الأفكار النقدية لم تكن نصراً لأفكار المدرسة المذكورة، فالتخفيض الكبير في معدل نمو عرض النقد قد دفع الاقتصاد نحو الركود، ورفع معدلات البطالة إلى أعلى مستوى لها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

### ثانياً) مدرسة الكلاسيكيين الجدد

ظهرت خلال السبعينيات أفكار بديلة عن الأفكار الكينزية وأفكار المدرسة النقدية، وهي مدرسة الكلاسيكيين الجدد، وهي استجابة للمشكلات المتعلقة بمواجهة أهداف السياسة الاقتصادية في السبعينيات. ورغم أن المدرسة الكلاسيكية الجديدة لم يكن لها تأثير على الاقتصاد الكلي وعلى الاقتصاد عموماً حتى منتصف السبعينيات أو ما بعدها، لكن جذورها تعود إلى عام 1961 عندما كتب البرفسور "John F. Muth" مقالة طور فيها ما يعرف الآن بفكرة الأساسية في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد وهي نظرية التوقعات الرشيدة، وكان العنصر الرئيسي في تطوير هذه النظرية هو "Robert Lucas" من جامعة شيكاغو، إلى جانب آخرين ساهموا في تطوير هذه المدرسة.

### 1) الأفكار الأساسية لمدرسة الكلاسيكيين الجدد: يستند الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على فكرتين نظريتين أساسيتين:

#### 1-1) نظرية التوقعات الرشيدة: إن نقطة البداية المنطقية هي تحليل الدور الذي تلعبه التوقعات في الاقتصاد، فالتوقعات مهمة لأسباب ثلاثة رئيسية:

- التوقعات لها علاقة بالأفكار التي تتعلق بالقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية كالأسعار والإنتاج والتشغيل.
  - الأفكار تؤثر وبقوة على ما يحدث اليوم.
  - التوقعات لها علاقة حاسمة بإحدى الأفكار المستخدمة في التحليل الاقتصادي وهي فكرة التوازن.
- ولكن السؤال المطروح هو كيف تتشكل التوقعات ؟ إن مثل هذا السؤال هو من أصعب المشكلات في الاقتصاد. وهناك مقاربتان بديلتان لهذا المفهوم:

**الأولى: التوقعات المعدلة:** تعني أن التوقعات تتحدد على أساس التجربة القريبة أو الحديثة، ويمكن قياس التوقعات المعدلة من خلال احتساب معدل موزون للتغيرات الماضية في أحد المتغيرات (مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك) والتي تكون فيها البيانات الحديثة تحمل الوزن الأكبر.

**الثانية: التوقعات الرشيدة:** تأخذ مقارنة مختلفة، فهي تستند على الفرضية الأساسية في الاقتصاد الكلاسيكي وهي العقلانية الفردية، والعقلانية في سياق الاقتصاد الكلاسيكي تعني التعظيم أو السلوك الأمثل. فالمستهلك يعظم منفعته من استهلاكه للسلع والخدمات، والمنتج يعظم أرباحه، والعامل يعظم أجره الحقيقي.

وعند تشكيل توقعاتهم فإن الأفراد يستخدمون كل المعلومات المتاحة ويستخدمونها بكفاءة، والأفراد لديهم معرفة عن النموذج الاقتصادي المناسب الذي يستخدمه صانعو السياسات في صنع قراراتهم، وهذا يعني أن الأفراد على علم بهيكل الاقتصاد.

**1-2) نظرية توازن السوق المستمر:** إن هذه النظرية تمثل الفكرة الثانية للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، إن هذه النظرية تجمع بين نظرية (Walras) للتوازن العام وبين النظرية الحديثة للأسواق الكفوءة. إن نظرية الأسواق الكفوءة تتعلق بالأسعار والتوازن في الأسواق المالية وأسواق السلع، والتي توصف بأسواق المزاد وهي الأسواق التي يتم التوصل عبرها إلى أسعار التوازن. وإن ما فعله هو تطوير نموذج رياضي لتبيان كيفية تحقيق التوازن العام في الأسواق التنافسية بحيث تكون جميع الأسعار توازنية في آن واحد، وعليه فإن نموذج التوازن العام بالضرورة يتضمن التشغيل الكامل.

**2) مضامين السياسات الخاصة بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد:** إن الاستنتاج الأساسي الخاص بسياسات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد هو أنه ليس هناك سياسة تطبقها الحكومة يمكن أن تكون ناجحة إذا كانت التوقعات تتشكل عقلانياً، والسبب في ذلك هو أن الأفراد أو الوكلاء الاقتصاديين يتوقعون بأن نتائج السياسات تغير من سلوكهم، ولهذا فإنها تفوض التأثير المقصود من السياسات. وعليه فإن الاستنتاج الأول هو أن عرض العمل ومستوى الانتاج سيكونان متسقين مع الانتاج والتشغيل المحددة بموجب المعدل الطبيعي للبطالة، والاستنتاج الثاني وهو الاستنتاج الثوري الحقيقي للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، هو أنه إذا كان هدف السياسة الاقتصادية الكلية هو التأثير على مستوى الانتاج والتشغيل فسوف تعمل فقط في حالة كونها غير متوقعة.

والخلاصة فإن النظرية الكلاسيكية الجديدة تستنتج بأن الحكومة يجب أن لا تحاول تطبيق أية إجراءات مضادة للدورة التجارية للسيطرة على الانتاج والتشغيل.

**3) تقييم الأفكار الكلاسيكية الجديدة:** يعتبر البعض أن للأفكار الكلاسيكية الجديدة جاذبية معينة، لأنها تربط التوقعات بالأفكار الكلاسيكية التقليدية الخاصة بالسلوك العقلاني، وبذلك تربط الاقتصاد الجزئي بالاقتصاد الكلي. إلا أنه كنظرية قادرة على تفسير سلوك العالم الواقعي لاقتصادات السوق المعقد فإن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد له محددات جدية، ويشير المنتقدون إلى ما يلي:

أ) إن نقطة الضعف الأساسية هي فرضية توازن السوق المستمر، وفي الواقع فإن هذه ليست أكثر من إعادة طرح فكرة الكلاسيكية القديمة القائلة بأن الأسواق تسودها شروط المنافسة التامة، وبأن الأسعار والأجور مرنة، وأن المعلومات كاملة، وأن الحركة في السوق هي دائماً نحو التوازن في الأسعار والكميات المخططة، غير أن الواقع يختلف عن هذا التصور ويجب أن نتذكر بأن الفرضية التوازن السوق المستمر هي مجرد فرضية.

ب) انتقدت التوقعات الرشيدة، فهناك قصور في هذه الفرضية، فنحد من بين القصور:

- التوقعات الرشيدة تتطلب بأن يعرف الأفراد الكثير عن كيفية عمل الاقتصاد وعن أهمية المعلومات المتولدة، فالواقع يبرز عدم امكانية الأفراد من المعرفة الضرورية في تشكيل التوقعات الرشيدة.

- الأفراد يستخدمون كل المعلومات بشكل كفوء ويضمنونها بتوقعاتهم، إن هذا يتجاهل حقيقة أن المعلومات ليست سلعة مجاني، بل إنها مكلفة.

- ان تشكيل التوقعات الرشيدة هو عملية سايكولوجية متجذرة في العادات المشتقة من التجارب المتكررة، ولكن الظروف تتغير وأن الأفراد قادرون على التعلم وعلى تغيير مواقفهم وعقائدهم بما فيها التوقعات عن المستقبل.

رغم الانتقاد الموجه لفكرة التوقعات الرشيدة، غير أنها جزء من الاقتصاد الكلي السائد، إلا أن معظم الاقتصاديين الكليين يرفضون مقترح الكلاسيكيين الجدد بخصوص التصحيح الذاتي وعدم فاعلية السياسات الحكومية، ويؤكدون بأن الأسعار والأجور ليست مرنة تماماً، وخاصة في الاتجاه للأسفل، ولهذا فإن التصحيح الآلي السريع للكساد لم يأت سريعاً وأن السياسة المالية والنقدية قد نحتاجها لتحريك الاقتصاد من حالة الكساد.

عموماً يمكن استخلاص جملة من النقاط الرئيسية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة، وذلك فيما يلي:

1. يؤكد الكلاسيك الجدد على كون الأجور مرنة، وأن التوقعات تشكل بشكل عقلاني، ولهذا فإنه فقط التغيرات غير التوقعة في الأسعار لها أثر على الناتج الحقيقي.
2. أن أية سياسة كلية متوقعة لها أثر فقط على الأسعار.
3. يعتقد الكلاسيك الجدد بأن الأسواق في حالة توازن مستمر.
4. أن السياسة النقدية والمالية يجب أن تسعى لتحقيق معدل منخفض ومستقر من التضخم، وليس تغيرات في الناتج الحقيقي والبطالة.

## أسئلة حول مضمون المقياس

**السؤال الأول:** أجب بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ فيما يلي:

- 1) من بين أفكار "أفلاطون" والتي تتعلق بالأساس الاقتصادي "تقسيم العمل" والمقصود به تقسيم عملية انتاج السلعة الواحدة إلى عدة عمليات جزئية يختص بها فرد واحد أو مجموعة من الأفراد.
- 2) هل صحيح أن الربا في الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى بأوروبا أوسع مما جاء به المفكرين السابقين له، حيث أنه يمتد إلى أصناف أخرى من المعاملات.
- 3) نجح الطبيعيون في تحديد معنى "الانتاج" كما هو معروف حالياً، والمقصود به كل عمل يخلق ناتجاً صافياً جديداً وبأن يضيف مقدار من المواد أكثر من تلك التي بذلت في الانتاج، في أخطأ الطبيعيون في فرض ضريبة وحيدة على النشاط الزراعي فقط.
- 4) يقصد بقانون تناقص الغلة لدى "آدم سميث" أن كمية الانتاج التي يتزايد بها الانتاج تأخذ في التزايد إلى أن تصل لحد معين وتأخذ في التناقص، ويلاحظ أن الذي يتناقص كمية الزيادة في الانتاج الكلي وليس الانتاج الكلي نفسه.
- 5) أوجد "كينز" الحل عند زيادة الدخل مع ثبات الاستهلاك عند مستوى محدد، وذلك بتوظيف الجزء الزائد من الدخل (أي الادخار) في شكل استثمارات مما يؤدي لزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ومن ثم الطلب الكلي الفعلي.
- 6) الأجر عند "ماركس" يتحدد طبقاً لعدد ساعات العمل ويكون ثابت من أجل المحافظة على التوازن بين عدد السكان والمواد الغذائية اللازمة.
- 7) يتحدد مستوى التشغيل الكامل (الشامل) عند "كينز" بتساوي الاستثمار مع الاستهلاك ( $I=C$ )، وهذه الحالة في نظره ممكنة الحدوث.
- 8) التحليل الاقتصادي الكينزي يتلاءم مع اقتصاديات الدول التي تعاني من مشكلات في العرض والطلب.
- 9) النقود تعتبر من بين الأسباب الخارجية لإنهيار النظام القطاعي.
- 10) في بعض الأفكار الاقتصادية نجد أن الطبيعيين والكلاسيك اقتصروا على الأحادية في تحليلهم الاقتصادي فمثلا الطبيعيين نادوا بأحادية القطاعات المنتجة (الزراعة)، أما الكلاسيك أحادية عنصر العمل في تحديد القيمة.
- 11) الكفاية الحدية لها أهمية في تحديد الاستثمار عند "كينز"، فيتم الدخول في الاستثمارات عندما يفوق معدل سعر الفائدة معدل الكفاية الحدية.
- 12) يعتقد الكلاسيك أن التوزيع الكلي ثابت والتشغيل عند مستوى التشغيل الكامل (الشامل)، ومشكلتهم الأساسية تكمن في حجم الانتاج الكلي

**السؤال الثاني:** وضح في شكل مخطط بياني مع شرح مختصر تفسير التشغيل الكامل عند الكلاسيك، ومخطط بياني ثاني مع شرح مختصر لتفسير النقد الموجه من طرف "كينز" لنظرية الكلاسيك في التشغيل (أي شكل بدون شرح لا يؤخذ بعين الاعتبار).

**السؤال الثالث:** أشرح باختصار ما يلي:

- 1) الميزة النسبية عند "ديفيد ريكاردو" ؟
- 2) تركيز رؤوس الأموال عند "كارل ماركس" ؟
- 3) نظرية التشغيل عند "كينز" ؟

**السؤال الرابع:** أجب على ما يلي:

- 1) وضح في شكل مخطط مختصر التحليل الاقتصادي "كينز" لحل أزمة الكساد الكبير، مبين فيه تلك العوامل المحددة لعناصره ؟ وهل يصلح هذا التحليل على حالة الاقتصاد الجزائري، علّل ذلك وباختصار ؟
- 2) في رأيك لماذا اهتم "كينز" بجانب الطلب على حساب العرض في إيجاد الحلول لأزمة الكساد الكبير؟ أذكر سببين اثنين فقط وباختصار؟
- 3) يفترض أن معدل الفائدة 5%، وأن ثمن شراء آلة 20000 دج، وأن مجموع تكاليف انتاجها متضمن سعر الفائدة يقدر 2000 دج. وعليه هل يختار المستثمر توسيع استثماره مما يؤدي لزيادة الطلب على السلع الاستثمارية ؟ وضح ذلك ؟
- 4) لو نفترض أن معدل الفائدة 9% وأن مجموع تكاليف انتاج الآلة متضمن سعر الفائدة 1500 دج. في هذه الحالة هل يختار المستثمر توسيع استثماره ؟ وضح ذلك، وإذا كانت الاجابة بالنفي ما هو الحل في رأيك حسب تحليل الاقتصادي لكينز ؟

**السؤال الخامس:** أجب على ما يلي:

- 1) ما هي السياسة التجارية الفرنسية (السياسة الصناعية) ؟ وفيما تتمثل أهم الاجراءات التي طبقتها؟
- 2) جاء "كينز" ببعض المقترحات لزيادة الطلب على الاستثمار والمتمثلة أساس في أن يكون للدولة دور وتدخل، أذكر ثلاثة اقتراحات فقط منها ؟

**السؤال السادس:** أجب باختصار ما يلي:

- 1) تقسيم السلع وتفسير الطلب عليها عند "ابن خلدون" ؟
- 2) تقسيم العمل عند "آدم سميث" ؟
- 3) التجارة الخارجية عند الكلاسيك ؟
- 4) النقد الموجه من طرف "كينز" لنظرية التشغيل التي جاء بها الكلاسيك ؟

## قائمة المراجع

- 1) لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة، مصر، 1988.
- 2) مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
- 3) رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، ط1، دار زهران، الأردن، 2010.
- 4) عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة (الجزائر)، 2004.
- 5) علي سعيدان وآخرون، دورس في الاقتصاد السياسي، ج1، جامعة يوسف بن خدة (الجزائر)، السنة الجامعية، 2007/2006.
- 6) Eranesto Screpanti and Stefano Zamagni, An Outline of the History of Economic Thought, Second Edition Revised and Expanded, OXFORD UNIVERSITY PRESS, New York, 2005.